

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص تدقيق ومراقبة تسيير

بعنوان:

مساهمة التدقيق الجبائي في الالتزام بالتصريحات الجبائية
- دراسة حالة بمفتشية الضرائب أول نوفمبر بولاية غرداية -

تحت إشراف الأستاذ: هندي كريم

من إعداد الطالبين:

- كزيز محمد علي

- حداوي أيمن

نوقشت علنا بتاريخ:/2020

أمام اللجنة المكونة من السادة:

.....-رئيسا

الأستاذ: هندي كريم (جامعة غرداية) - مشرفا

الأستاذ: (جامعة غرداية) - مشرفا مساعدا

.....-ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان:

مساهمة التدقيق الجبائي في الالتزام بالتصريحات الجبائية
-دراسة حالة بمفتشبة الضرائب أول نوفمبر بولاية غرداية-

تحت إشراف الأستاذ: هندي كريم

من إعداد الطالبين:

- كزيز محمد علي

- حداوي أيمن

نوقشت علنا بتاريخ:/2020

أمام اللجنة المكونة من السادة:

.....-رئيسا

الأستاذ: هندي كريم (جامعة غرداية) - مشرفا

الأستاذ: (جامعة غرداية) - مشرفا مساعدا

.....-ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

بعد قوله بحانه وتعالى:

"والا تشركو بالله شيئا وبالوالدين إحسانا"

أمي وأبي أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي وأخواتي

إلى من له الفضل من أساتذتي في المستوى الابتدائي

والمتوسط و ثانوي وحتى الجامعة أوجه لهم جزيل

الشكر والتقدير

محمد علي



شكر وعرهان

• في بادئ الأمر أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف

الأستاذ هندي كريم الذي كان له دور كبير في وصولنا لهذا

المستوى وعلى توجيهاته ونصائحه القيمة في إعداد هذه المذكرة

وأيضاً في السنوات الماضية، وتقديم التوصيات الرشيدة بآرك الله

فيه.

• أتقدم بجزيل الشكر إلى رئيس مفتشية الضرائب أول نوفمبر

عشي العيد أيضاً لمساعدتنا بشكل كبير في الجانب التطبيقي والذي

تفضل علينا بوقته لتقديم توجيهاته القيمة.

• وأتقدم بوافر التقدير إلى أعضاء اللجنة الذين شرفوني بمناقشة

المذكرة والحكم عليها.

المخلص:

تهدف هذه المذكرة إلى إبراز وفهم دور التدقيق الجبائي في الالتزام بالتصريحات الجبائية، حيث يشكل التدقيق الجبائي أهم الإجراءات التي تقوم بها الإدارة الجبائية، لما لها من أهمية في المساهمة في زيادة وتعزيز الالتزام الضريبي الطوعي وكشف وردع حالات عدم الالتزام، كذلك إن التأكيد على تطوير نظام التدقيق الجبائي المقابل لتصريحات المكلفين والمعلومات والحسابات التي يقدمونها بحيث يكون موجه وشامل لنسبة كافية من المكلفين يعمل على إكتشاف المخالفات المرتكبة بهدف دفعهم للتصريح بالمعلومات الكاملة والصحيحة عن المداخل التي يحققونها.

تم اختبار الدراسة على مستوى مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية من خلال جمع مجموعة من الإجراءات والإحصائيات للتدقيق الجبائي، وقد تم التوصل إلى أن التدقيق الجبائي يحدث نوعا من التحسينات في الالتزام بالتصريحات الجبائية، وبالتالي زيادة الحصيلة الجبائية. **الكلمات المفتاحية:** تدقيق جبائي، تصريحات جبائية، نظام ضريبي، جودة التصريحات الجبائية.

Résumé :

Cette étude a pour but d'éclairer le rôle de l'audit dans le respect des obligations fiscales , Il permet en outre a l'adminstrasion fiscale une meilleure évaluation dans son rôle de recouvrement des Recettes fiscales et de veiller au développement el la modernisation du système fiscal algérien, et aussi pour assurer la transparence et l'exactitude des déclarations fournies par le contribuables.

D'après l'étude qui a été réalisée au niveau de l'inspection des impots de la wilaya de ghardaia en utilisant des statistiques et des etudes pratiques pour determiner l'impact de contrôle fiscale sur la qualité des déclarations fiscaux on conclu que l 'audit fiscal joue un rôle important dans l'évaluation le recouvrement des recettes fiscales et le développement durable afin d' aider L'Etat d'appliquer son stratégies de développement Économiques.

Mots clés : Audit fiscal, Déclarations fiscales, Systém fiscal, Qualité des déclarations fiscaux .

فهرس المحتويات

IV.....	بسملة.....
V.....	إهداء.....
VI.....	شكر وعران.....
VII.....	الملخص.....
VIII.....	قائمة المحتويات.....
أ.....	مقدمة عامة.....

الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية للتدقيق الجبائي والتصريحات الجبائية

المبحث الأول : الأدبيات النظرية للتدقيق الجبائي والتصريحات الجبائية.....08

المبحث الثاني : الدراسات السابقة.....31

الفصل الثاني دراسة حالة بمفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية

المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية غرداية.....38

المبحث الثاني : دراسات حالات ميدانية في التدقيق الجبائي ومراقبة التصريحات الجبائية...41

الخاتمة.....87

قائمة المراجع.....90

الملاحق.....93

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
21	التصريحات الخاصة بالضرائب والرسوم المهنية الأخرى	الجدول 01-01
25-24	عقوبات عدم الإيداع أو التأخر في التصريح	الجدول رقم 02-01
25	عقوبات الغش والنقص في التصريحات	جدول رقم 03-01
33	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية	جدول رقم 04-01
34	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الاجنبية	جدول رقم 05-01
49	الرسم على القيمة المضافة للمشتريات	جدول رقم 01-02
50	ضريبة على الرواتب و الأجور	جدول رقم 02-02
51	حسابات النتائج	جدول رقم 03-02
53	الرسم على النشاط المهني	جدول رقم 04-02
54	رقم الأعمال المعفى	جدول رقم 05-02
	الرسم على القيمة المضافة المحسومة للمشتريات	جدول رقم 06-02
56	الرسم على القيمة المضافة	جدول رقم 07-02
57	المشتريات الغير مبررة	جدول رقم 08-02
58	تعديل النتيجة	جدول رقم 09-02
58	المشتريات الغير مصرح بها	جدول رقم 10-02
58	رسم على النشاط المهني	جدول رقم 11-02
60-59	حساب النتائج	جدول رقم 12-02
61	الإستردادات	جدول رقم 13-02
62	الضريبة على أرباح الشركات	جدول رقم 14-02
62	الدخل الإجمالي	جدول رقم 15-02
64	رقم الأعمال المعفي	جدول رقم 16-02
64	رسم على القيمة المضافة	جدول رقم 17-02
65	رسم على نشاط المهني	جدول رقم 18-02
65	حساب النتائج	جدول رقم 19-02
66	التسوية رسم على القيمة المضافة	جدول رقم 20-02
67	رسم على القيمة المضافة	جدول رقم 21-02
67	رسم على القيمة المضافة	جدول رقم 22-02
69	الإستردادات	جدول رقم 23-02

قائمة الجداول

70	الضريبة على أرباح الشركات	جدول رقم 24-02
70	دخل الإجمالي	جدول رقم 25-02
70	رسم على القيمة المضافة المسترجعة	جدول رقم 26-02
71	الرسم على النشاط المهني	جدول رقم 27-02
72	الرسم على القيمة المضافة	جدول رقم 28-02
73	رسم على القيمة المضافة غير مبررة	جدول رقم 29-02
74	حساب النتائج	جدول رقم 30-02
75	حركة المخزون	جدول رقم 31-02
75	تحديد النتائج	جدول رقم 32-02
77	تسوية رسم على القيمة المضافة	جدول رقم 33-02
77	الإستردادات	جدول رقم 34-02
78	الضريبة على أرباح الشركات	جدول رقم 35-02
78	الدخل الإجمالي	جدول رقم 36-02
79	الإستردادات	جدول رقم 37-02
79	الضريبة على أرباح الشركات	جدول رقم 38-02
80	دخل الإجمالي	جدول رقم 39-02
80	رقم الأعمال المعفى	جدول رقم 40-02
81	الفواتير غير مدرجة	جدول رقم 41-02
81	الإستردادات	جدول رقم 42-02
82	الضريبة على أرباح الشركات	جدول رقم 43-02
82	الدخل الإجمالي	جدول رقم 44-02
83	المبالغ المعفاة الغير مبررة	جدول رقم 45-02
84	الإستردادات	جدول رقم 46-02
84	الضريبة على أرباح الشركات	جدول رقم 47-02
85	الدخل الإجمالي	جدول رقم 48-02
85	رسم على القيمة المضافة المبررة	جدول رقم 49-02
86	الإستردادات	جدول رقم 50-02
86	الضريبة على أرباح الشركات	جدول رقم 51-02
87	الدخل الإجمالي	جدول رقم 52-02
88	الضريبة الإضافية	جدول رقم 53-02

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم 01-01	الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات	09
شكل رقم 02-01	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب	10
الشكل رقم 03-01	الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات	10
الشكل رقم 04-01	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	11
الشكل رقم 05-01	الهيكل التنظيمي لقبضة الضرائب	11
شكل رقم 06-01	الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب	12
شكل رقم 07-01	أشكال التدقيق الجبائي ومجالات تطبيقه حسب التدرج	15
شكل رقم 01-02	الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب أول نوفمبر	46

قائمة الملاحق

رقم الملحق	قائمة الملاحق
1	COMPTE DE RESULTAT 2015
2	COMPTE DE RESULTAT 2016
3	BILAN ACTIF 2016
4	COMPTE DE RESULTAT 2017
5	COMPTE DE RESULTAT 2018
6	RAPPORT DE VERIFICATION DE COMPTABILITE

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	الدلالة باللغة الفرنسية	الدلالة باللغة العربية
VC	Vérification de Comptabilité	التحقيق في محاسبة المكلفين
VASFE	Vérification Approfondie de Situation Fiscale d'Ensemble	التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية
G50	Déclaration mensuelle	التصريح الجبائي الشهري
IFU	Impot Forfaitaire Uniqu	للضريبة الجزائرية الوحيدة
TR	Taux Réduit	المبلغ المخفض
TN	Taux Normal	المبلغ العادي
TAP	Taxe sur l'Activité Professionnelle	الرسم على النشاط المهني
TVA	Taxe sur la Valeur Ajouté	الرسم على القيمة المضافة
IBS	Impôt sur les Bénéfices des Sociétés	ضريبة على أرباح الشركات
IRG	IMPÔT sur le Revenu Global	الدخل الإجمالي

مقدمة

أولا - توطئة:

منح المشرع الجزائري لكل من المكلفين بالضريبة وإدارة الضرائب حقوق وواجبات من أجل حماية الحقوق العامة والخاصة، ومن أهم أدوات المحافظة على ذلك التدقيق الجبائي الذي يعتبر من أهم الإجراءات التي خولت للإدارة الضريبية التأكد من صحة ونزاهة ودقة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين، وذلك بحسب القانون والتشريع الجبائي المطبق ميدانيا، حيث تتمكن الإدارة من خلال تطبيقها التدقيق الجبائي من استقاء مستحقاتها من المكلفين بالضريبة ومنه تصحيح الأخطاء والمخالفات و التجاوزات التي يكتشفونها، وهذا رغبة في الحد من الغش والتهرب الضريبي نظرا لما ينجم عنهما من آثار مالية واقتصادية واجتماعية تؤثر على الخزينة العمومية، وللوصول إلى تحقيق ذلك فإن الإدارة الضريبية تعطي للأعوان حق التدخل وفحص المستندات المحاسبية والرقابة عليها، وإجراء المقارنات لما هو موجود في الواقع وذلك من خلال طلب توضيحات وتبريرات وكذا ممارسة حق الاطلاع والفحص.

بناء عليه وفي بيئة الأنظمة الضريبية التصريحية الحديثة، حيث يقوم فيها المكلفون بالإبلاغ عن أوعيتهم انطلاقا من حسن نيتهم حتى يثبت العكس، يعد التدقيق الجبائي الفعل المقابل والضروري لهذا النظام الذي يخول للإدارة الضريبية تدقيق التصريحات ومعاينة الأخطاء والنقائص والإغفالات، وكذلك عدم احترام الالتزامات الجبائية من قبل المكلفين. وبذلك فهي تشكل وسيلة فعالة تضمن مصلحة الخزينة العمومية من جهة، ومن جهة أخرى لردع المكلفين وتحسيسهم بأن إدارة الضرائب ذات حضور دائم، وهذا ما ينعكس على تصريحاتهم وسلوكاتهم اتجاه التزامهم الضريبي.

ثانيا - إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق نتضح لنا معالم الإشكالية التي يمكن حصرها في السؤال الجوهرى التالي:

كيف يساهم التدقيق الجبائي في الالتزام بالتصريحات الجبائية ؟

لمناقشة هذه الاشكالية طرحنا الاسئلة الفرعية التالية لها:

✓ ما هو التدقيق الجبائي ، وفيما يتمثل الإطار القانوني والتنظيمي التدقيق الجبائي؟

✓ ما هي الالتزامات الجبائية التصريحية والقانونية للمكلفين بالضريبة ، وعواقب عدم الالتزام بها؟

✓ هل يمكن للتدقيق الجبائي أن يكون العملية الوحيدة التي تجعل المكلفين بالضريبة ملتزمين جبائيا؟

ثالثا- فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث ولإعطاء تصور أو نظرة أولية لها قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

✓ التدقيق الجبائي من أهم الآليات التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية لمحاربة الظواهر السلبية مثل التهرب الضريبي.

✓ التصريحات الجبائية هي التزام إجباري من طرف المكلفين بالضريبة، تعبر عن مصداقية مداخلهم السنوية ومدى احترامهم للتشريعات والقوانين الجبائية.

✓ تخضع لعملية التدقيق الجبائي ملفات المكلفين بالضريبة المشكوك في التزاماتهم التصريحية كوسيلة للردع وإجبارهم على احترام القوانين الجبائية لاحقا.

رابعا- أسباب اختيار الموضوع:

يرجع السبب لاختيارنا لهذا الموضوع وذلك لوجود مبررات موضوعية وأخرى شخصية وهي كالتالي:

1-المبررات الموضوعية:

✓ تسليط الضوء على تطبيقات الرقابة الجبائية في المؤسسة، للخروج من إشكالية الاقتصار على المفاهيم النظرية فقط؛

✓ عدم إدراك الكثيرين للأهمية البالغة التي تحظى بها الضريبة في الموازنة العامة؛

✓ الموضوع له علاقة بالواقع المعاشي كونه يمس فئات المجتمع؛

✓ اهتمام الدولة في الوقت الراهن بإيجاد بدائل للموارد الجبائية البترولية.

2-المبررات الشخصية:

✓ الرغبة الشخصية في الاطلاع على هذا الموضوع و علاقته بالتخصص؛

✓ الرغبة في دراسة هذا الموضوع دراسة ميدانية من أجل توضيح دور التدقيق الجبائي في الالتزام بالتصريحات الجبائية؛

✓ الرغبة و الفضول للتعرف أكثر على الآليات العملية والقيام بالدراسات التطبيقية التي تلي الجانب النظري من الموضوع بغية الحصول على الكفاءة المهنية لتسهيل الإنخراط في الحياة العملية المستقبلية.

خامسا - أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في تطوير أحد مصادر تمويل الموازنة العامة، وبهذا تبرز أهمية الضريبة بما توفر من إيرادات تمكن قيام الدولة بدورها بشكل يتناسب مع القدرات الحقيقية للمكلفين بالضريبة، كما تستمد أهمية الدراسة من فعالية الضرائب كأحد الأدوات التي تزود خزينة الدولة من أجل تغطية نفقاتها، ففي بلادنا الضرائب هي الممول الثاني للخزينة بعد الثروة البترولية.

كما يمكننا حصر أهمية الدراسة في بعض النقاط التالية:

- ✓ بروز التدقيق الجبائي كوسيلة أساسية في مكافحة التهرب الضريبي والتقليل من نزف الأموال؛
- ✓ للتدقيق الجبائي أهمية كبيرة في النظام الضريبي كونه يعتبر نظام ضريبي يعطي الحركة التامة للمكلف بالضريبة، والذي يعتبر الأساس في الالتزام بتصريحات الجبائية ومعرفة الإيرادات المحصلة والطرق التي تتبعها في تحصيل الجبائي من أجل ضمان السير الحسن للإدارة الجبائية التأكد من مدى تأثير التدقيق الجبائي ودوره في الحياة الاقتصادية.

سادسا - أهداف الدراسة:

يمكننا حصر أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- ❖ محاولة توضيح مدى أهمية التدقيق الجبائي في الإدارة الجبائية وفي الالتزام بالتصريحات الجبائية؛
- ❖ إبراز أهم التدابير وإجراءات التدقيق الجبائي في مكافحة التهرب الضريبي؛
- ❖ تحاول هذه الدراسة تشخيص الإطار المفاهيمي، القانوني والتنظيمي للتدقيق الجبائي؛
- ❖ محاولة إعطاء حلول عملية لتفعيل التدقيق الجبائي بما يضمن تحسين عملية التحصيل الضريبي.

سابعا - منهج الدراسة و الأدوات المستعملة:

من أجل التحقق من صحة الفرضيات التي تسعى إليها الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يسمح لنا بتفسير هذه المعلومات وتحليل هذه البيانات للحصول على نتائج دقيقة ومرضية.

ثامنا - صعوبات الدراسة:

يمكن إيجاز أهم الصعوبات التي تعرضنا إليها من خلال هذه الدراسة في:

- ✓ قلة المراجع والكتب التي تتناول موضوع التدقيق الجبائي وعلاقته بالالتزامات التصريحية للمكلفين بالضريبة؛

✓ صعوبة التنقل من أجل الحصول على بعض المراجع، نظرا للظروف الحالية جراء جائحة كورونا؛

✓ العدد الكبير للقوانين والتشريعات التي تخص موضوع الدراسة اي موضوع التدقيق الجبائي بالإضافة إلى كثرة التعديلات التي مست هاته القوانين.

تاسعا- هيكل الدراسة:

للإحاطة بالموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة ومعالجتها منهجيا، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين:

فصل نظري: ويتضمن هذا الفصل مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول تعريف ومفاهيم وآليات التدقيق الجبائي والتصريحات الجبائية، أما المبحث الثاني فخصصناه للدراسات السابقة للموضوع.

فصل تطبيقي: خصصناه للدراسة الميدانية حيث تم التطرق في المبحث الأول من الفصل إلى التعريف بالهيئة المستقبلية وهي مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية، من خلال تقديمنا لنشأتها ولمختلف مصالحها والمهام الموكلة لكل مصلحة، أما المبحث الثاني فخصصناه للدراسة الميدانية من خلال التطرق لحالات التدقيق الجبائي وابرار دوره في الالتزام بالتصريحات الجبائية من طرف المكلفين بالضريبة. في الأخير توصلنا إلى عرض جملة من النتائج والاقتراحات ختمنا بها الدراسة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية
للتدقيق الجبائي والتصريحات
الجبائية

تمهيد:

تعد الجباية من وسائل التحكم في أي دولة ما لزيادة إيرادات الخزينة العمومية من خلال فرض مجموعة من الضرائب والرسوم، ونظرا لعدة أسباب فإن العديد من المكلفين يتهربون من دفع التزاماتهم الجبائية، ولمجابهة مثل هذه الظاهرة أو الحد منها أنشأ المشرع الجزائري مجموعة من الوسائل القانونية تقوم بالعديد من الأدوار في هذا المجال، ومن بينها نجد التدقيق الجبائي والذي يعد كأداة تنظيمية مهمته التحقيق في مدى صحة وشرعية التصريحات الجبائية وما تتضمنه من معلومات محاسبية وجبائية.

قصد التعريف أكثر بهذه العملية ألا وهو التدقيق الجبائي سنحاول في الفصل الأول الإلمام بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بها، التعرف على التصريحات الجبائية ومختلف أنواعها، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه التدقيق الجبائي في الالتزام بالتصريحات الجبائية.

المبحث الأول: ماهية التدقيق الجبائي والتصريحات الجبائية.

إن النظام الضريبي الجزائري كباقي الأنظمة المطبقة في معظم الدول المتقدمة يقوم على أساس التصريح والتأكد من مصداقية التصريحات الجبائية من قبل المُكلفين بالضريبة وذلك نظراً لطبيعة النظام الضريبي الذي يمنح المكلف السرية التامة للتصريح بالمدخلات ويتم ذلك وفقاً للأسس والتشريعات الجبائية، التي تنظمها الإدارة الجبائية وتسهر على تطبيقها.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التدقيق الجبائي.

تختلف وسائل وطرق التدقيق الجبائي من مؤسسة لأخرى نظراً لاتساع المجال الذي تعمل فيه المؤسسات، والتطور التكنولوجي ساهم في التغيير الجذري لأساليب التدقيق وهو ما يحمل المراجع مسؤوليات كبيرة ورغم هذا التطور الذي شهده التدقيق وأساليبه وإجراءاته إلا أنه يطرأ أي تغيير في مفاهيم التدقيق، فالمدقق همه الوحيد دوماً هو التقرير يعده ويتأكد من صحة القوائم المالية.¹

الفرع الأول: الإطار التنظيمي والقانوني للتدقيق الجبائي.

تتمتع الإدارة الجبائية بإطار تنظيمي يسمح لها بتنظيم عملية التدقيق على العناصر الخاضعة للضريبة، ولكن يحتاج هذا الإطار إلى سند قانوني يحمي التصرفات التي يمارسها الأعوان خلال تأدية واجباتهم، مما أوجب على الإدارة الجبائية استناداً إلى التشريعات الجبائية وضع مجموعة من النصوص التي تغطي بواسطتها الشرعية على استعمال حقوقها.²

أولاً: الهيئات المخولة قانونياً بالتدقيق الجبائي.

الإدارة الجبائية لها من الهياكل ما يسمح باتخاذ عمل متوازن يخصص تحسين طرق أداء التدقيق، حيث تتكون المصالح المكلفة بالتدقيق الجبائي حسب اختصاصها مما يلي:

❖ **مديرية الأبحاث والمراجعات DRV:**

جاءت هذه المديرية لتدعم باقي المديريات الأخرى في التدقيق الجبائي على مستوى الولائي، تنحصر مهامها في تحديد اختيار المكلفين بالضريبة الذين يقع عليهم التدقيق من خلال برنامج مسبق لانتقاء الملفات الجبائية، بالإضافة إلى سد منافذ التهرب الضريبي واسترجاع حقوق الخزينة العمومية، كما تسند لهذه المديرية مهمة التدقيق الجبائي بتوفر شرط مستوى رقم الأعمال للأربع سنوات الأخيرة محل التدقيق

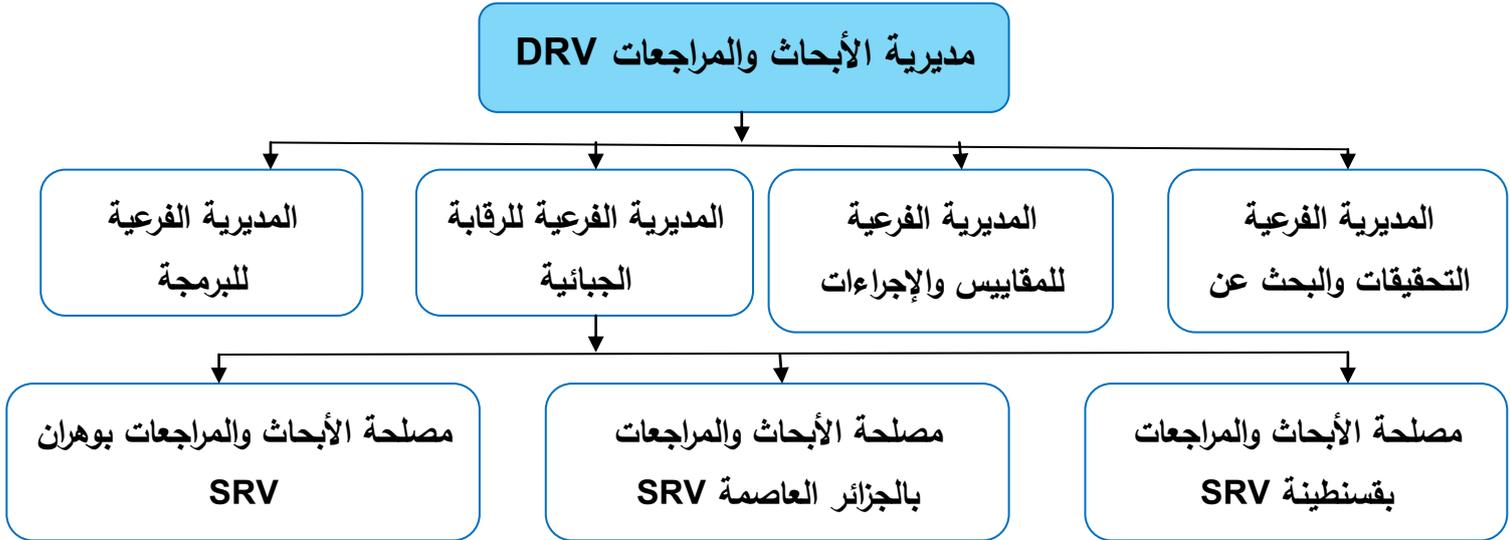
¹ زيلاب نجية، دور الرقابة الجبائية في تحسين الإيرادات الضريبية، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة أكلي محند أولحاج، بويرة، 2017-2018، ص3.

² سوداني فاطمة، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة ماجستير، تخصص جباية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، 2013-2014، ص04.

على أن يتجاوز 4.000.000 دج سنويا بالنسبة لمقدمي الخدمات ورقم أعمال 10.000.000 دج سنويا بالنسبة للمؤسسات الأخرى.¹

يحتوي الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات التابعة للمديرية العامة للضرائب على أربع مديريات فرعية على المستوى المركزي وثلاثة مصالح خارجية على المستوى الجهوي كالتالي:

شكل رقم 01-01: الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المرسوم التنفيذي رقم 228/98 الذي يحدد التنظيم الإداري المركزي في وزارة المالية، المؤرخ في 1998/07/13 المادة 6 الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 1998/07/15 العدد 51.

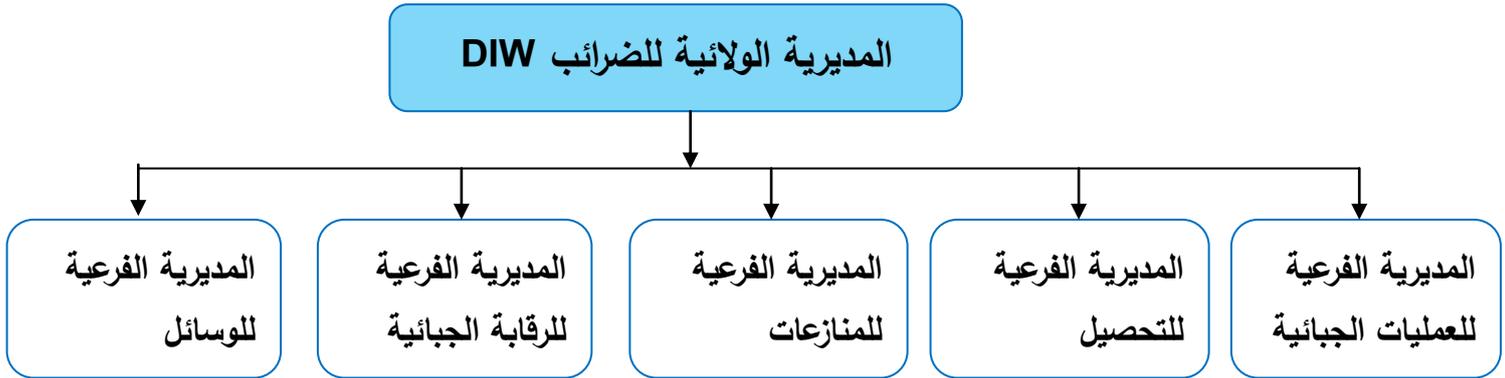
❖ المديرية الولائية للضرائب DIW:

هي مديرية ولائية على المستوى المحلي تعد أعلى المصالح الجبائية على مستوى كل ولاية بالنسبة للسلم الإداري، تضم هذه المديرية خمس مديريات فرعية، المديرية الفرعية للتحصيل، المديرية الفرعية المكلفة بالمنازعات، المديرية الفرعية للوسائل، المديرية الفرعية للرقابة الجبائية التي تعد من أهم هذه المديريات لكونها مكلفة بالقيام بعملية التدقيق الجبائي، كما أنها مكلفة بتطبيق برامج المراجعة المصادق عليها من طرف مديرية الأبحاث والمراجعات والتي تكون في إقليم الولاية، بشرط أن يكون المكلفين الخاضعين للتدقيق الجبائي محققين رقم أعمال سنوي أقل من 4.000.000 دج سنويا بالنسبة لمقدمي الخدمات ورقم أعمال سنوي أقل من 10.000.000 دج لباقي المؤسسات الأخرى.²

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 327-06، المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، المؤرخ في 2006/09/18، الجريدة الرسمية العدد 59، الصادر بتاريخ 2006/09/24، المادة 10، ص 09.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار المتعلق بتحديد الاختصاص الإقليمي للمديرية الجهوية والولائية للضرائب وتنظيمها وصلاحياتها لوزارة المالية، المواد من 52 إلى 55 المؤرخ في 1998/07/12، الجريدة الرسمية العدد 79، الصادرة بتاريخ 1998/10/25، ص 23.

شكل رقم 01-02: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب

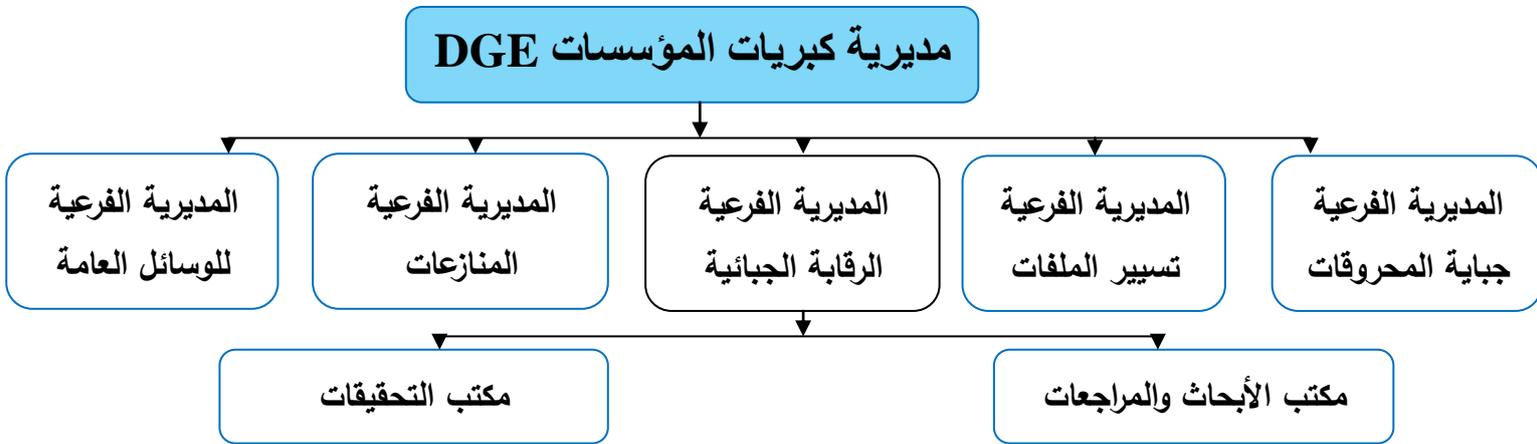


المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القرار الوزاري، المتعلق بالمديريات الولائية للضرائب المؤرخ في 21 / 02 / 2009.

❖ مديرية كبريات المؤسسات DGE:

تعد من الأجهزة المختصة حديثا بالرقابة الجبائية لها صلاحيات على المستوى الوطني لكونها مكلفة بتسيير كل المهام، من تحديد الوعاء إلى التحصيل وحتى الرقابة والمنازعات، المكلفين بالضريبة والخاضعين لهذه المديرية هم مختلف الشركات العامة في مجال المحروقات والشركات بمختلف طبيعتها القانونية التي تساوي أو يفوق رقم أعمالها السنوي 100.000.000 دج، من أهم أهدافها التحكم الجيد في تسيير الملفات الجبائية المهمة.¹ أما الهيكل التنظيمي لهذا الجهاز موضح في الشكل الموالي :

الشكل رقم 01-03: الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القرار الوزاري المتضمن تنظيم المديريات الفرعية لمديرية كبريات المؤسسات المؤرخ في 2005/07/07، الجريدة الرسمية العدد، الصادرة بتاريخ 2005/06/22، ص 20.

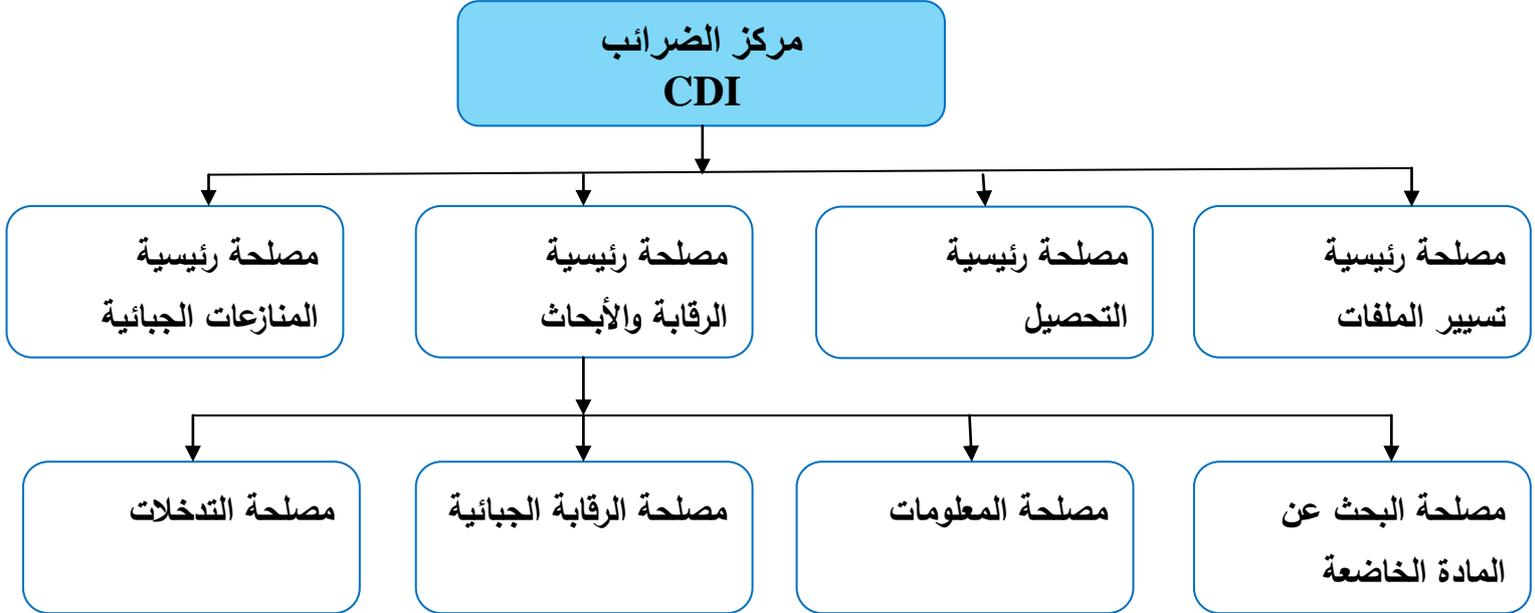
❖ مركز الضرائب CDI: هي مصلحة تنفيذية على المستوى المحلي والمختصة حديثا بالرقابة الجبائية،

مرتبطة مباشرة بالمديرية الولائية للضرائب، تتكفل بتسيير الملفات الجبائية لمختلف المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي ولا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 100.000.000 دج بالإضافة إلى المهن الحرة، يختص

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 06-327، مرجع سابق، المادة 03، ص 07.

هذا المركز بكل المراحل من تحديد الوعاء إلى التحصيل مع تكليفه بالرقابة الجبائية والمنازعات في حدود صلاحياته، ونظرا لقرب تواجد مراكز الضرائب للمكلفين فلها عدة مهام على كل المستويات.¹
ويتضمن الهيكل التنظيمي لهذا المركز مايلي:

الشكل رقم 01-04: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المرسوم التنفيذي رقم 06-327، المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، المؤرخ في 18/09/2006، الجريدة الرسمية العدد 59، الصادرة بتاريخ 24/09/2006، المادة 20، ص 22.

❖ **قباضات الضرائب RDI:** تتكفل قباضات الضرائب خصوصا بجداول الضرائب وسندات القبض وتحصيل الضريبة، ويمكنها زيادة على ذلك التسيير المالي للهيئات العمومية حسب الشروط التي يحددها التشريع والتنظيم المعمول بهما، وتنقسم مصالح التحصيل إلى قسمين هما قباضة تحصيل الضرائب، وقباضة التسيير المالي للبلديات والقطاعات الصحية.²

الشكل رقم 01-05: الهيكل التنظيمي لقباضة الضرائب



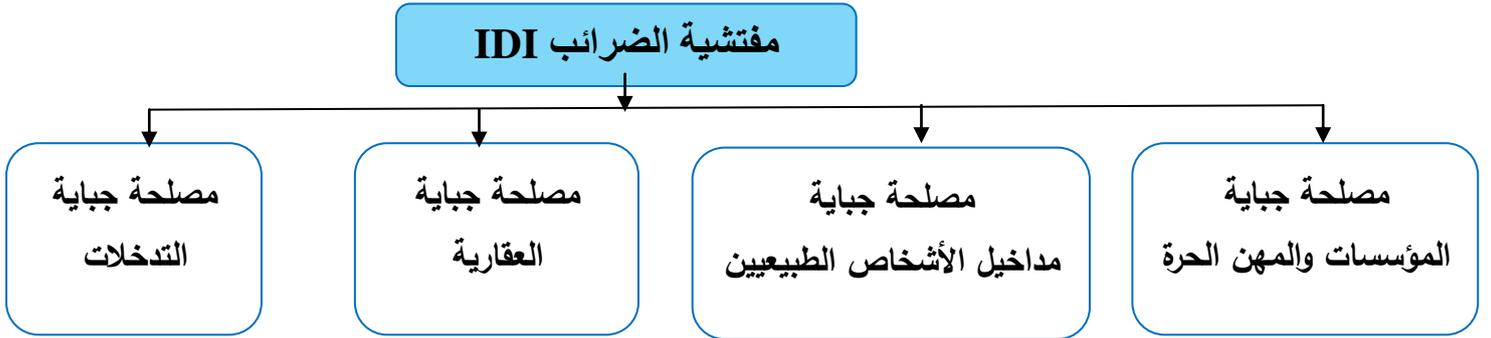
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة، مطبعة مزوار، الجزائر، ط 1، 2009، ص 39.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 06-327، مرجع سابق، المادة 20، ص 10.
² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 91-60 المؤرخ بتاريخ 23/02/1991، المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية واختصاصها، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 27/02/1991، العدد 09، المادة 12، ص

مفتشيات الضرائب IDI: هي مفتشية لها علاقة مباشرة بالمكلفين بالضريبة، حيث تتولى مسك الملف الجبائي الخاص بكل خاضع للضريبة فتقوم بالبحث وجمع المعلومات الجبائية واستغلالها ومراقبة التصريحات وإصدار الجداول الضريبية وكشوفات العائدة وتنفيذ عمليات التسيير.¹

تتضمن مفتشيات الضرائب مصلحة جبائية المؤسسات والمهن الحرة، مصلحة جبائية مداخيل الأشخاص الطبيعيين، مصلحة الجبائية العقارية ومصلحة التدخلات كما يبينه الشكل الموالي:

شكل رقم 01-06: الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة، مطبعة مزوار، الجزائر، ط 1، 2009، ص 39.

ثانيا: الوسائل القانونية لتدقيق الجبائي.

لقد وضع المشرع الجزائري إطاراً قانونياً أوجب من خلاله كل المراقبين الجبائيين بإتباع إجراءات معينة، وهذا بهدف حماية الخزينة العمومية من كل التلاعبات والاختلاسات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة، كما حدد القانون الجبائي مختلف الإلتزامات التي يجب على المكلف التقيد بها، وكذا الضمانات الممنوحة له حتى يتسنى له معرفة جميع حقوقه وواجباته تجاه الإدارة الجبائية.

يتمثل الإطار القانوني لأعوان الإدارة الجبائية في مجموعة من الحقوق أهمها:

1. حق الإطلاع: في إطار البحث عن المعلومة الجبائية، كلف المشرع الجبائي السلطات الجبائية بجمع كل المعلومات الضرورية لعمليات التحقيق والرقابة لدى الإدارات، والهيئات، والمؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة، والتي تفرض عليها عقوبات في حال رفض حق الإطلاع، والمعلومات المجمعّة عن طريق هذا الحق يمكن أن تستعمل من أجل تحديد الوعاء الضريبي و مراقبة كل ضريبة على عاتق المكلف، ومجال حق الإطلاع محدد بالمواد 45 إلى 59 من قانون الإجراءات الجبائية، هذا الحق لا يمكن أن يمارس إلا عند الأشخاص الذي نص عليهم القانون وعلى وثائق خاصة لكل منهم، وهذا القانون يحتوي على الإجراءات تسمح للإدارة الجبائية بمعرفة كل المعلومات التي لها أثر جبائي وتحصل من قبل ثلاث أصناف

¹ نفس المرجع، ص 354.

من الأشخاص أو الهيئات وهم الإدارات العمومية (المادة 46 من قانون الإجراءات الجبائية)، المؤسسات الخاصة، المؤسسات المالية والغير (المواد 51-58 من قانون الإجراءات الجبائية) والسلطة القضائية (المادة 35 من قانون الإجراءات الجبائية)¹.

2. حق الرقابة: نصت المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية وخولت لمصالح الإدارة الجبائية القيام بكل أشكال التدقيق الجبائي سواء التدقيق على التصريحات الجبائية أو المستندات المستعملة من أجل تأسيس كل ضريبة أو رسم ومراقبة المؤسسات والهيئات التي ليس لها صفة التاجر وتدفع أجور وأتعاب أو مرتبات من أي طبيعة كانت، وحق الرقابة ليس محدودا فقط بالضرائب والرسوم المباشرة ولكن يمتد أيضا إلى الحقوق غير المباشرة والتسجيل.²

3. حق إستدراك الأخطاء الإدارية: حق إستدراك الأخطاء هو الوسيلة الممنوحة للإدارة الضريبية لإجراء تقويمات لنفس المدة ونفس الضرائب، عندما يقدم لها المكلف عناصر غير كاملة أو خاطئة، وهذا عن طريق إعادة النظر في الاقتطاع الضريبي سواء بتعديله أو إنشاء إقتطاع جديد.

نصت المادة 144 من قانون الضرائب المباشر والرسوم المماثلة يجوز إستدراك كل خطأ يرتكب سواء في نوع الضريبة أو في مكان فرضها، بالنسبة لأي كان من الضرائب والرسوم المؤسسة عن طريق الجداول، وذلك إلى غاية السنة الثانية التي تلي السنة التي يصدر فيها القرار القاضي بالإعفاء من الضريبة الأولى.³

4. حق المعاينة: نص قانون الإجراءات الجبائية على تأسيس حق المعاينة ليدعم ترتيبات حق الرقابة المعمول به من قبل الإدارة الجبائية في حالة ثبوت محاولة تدليس أو غش، حيث يمكن للإدارة الجبائية في إطار ممارستها لحق الرقابة، وبترخيص من رئيس الحكومة المختصة إقليميا، بناء على طلب مسؤول الإدارة الجبائية المؤهل، وعند توفير قرائن تدل على ممارسات تدليسية أن ترخص لأعوانها الذين لهم على الأقل رتبة مفتش والمؤهلين قانونا، القيام بإجراءات المعاينة في كل المحلات قصد البحث وحجز كل المستندات التي من شأنها أن تبرر التصرفات الهادفة إلى التملص من التدقيق ودفع الضريبة.⁴

5. حق التقادم: نصت المادة 39 من قانون الإجراءات الجبائية التي حددت الأجل يتقادم فيه عمل الإدارة الجبائية والمحدودة (04) سنوات إلا في وجود مناورات تدليسية وهذا بالنسبة لما يأتي:

- تأسيس الضرائب والرسوم وتحصيلها؛

¹ الأستاذ عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية، تحديث قانون المالية 2009، مطبعة من ورا، ص 2009، 20

² بن عكاشة مصطفى، التحقيق الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير تخصص، تدقيق محاسبي كلية العلوم

الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2009-2010، ص 51

³ المادة 327، قانون الضرائب المباشر والمرسوم المماثلة، الجزائر، 2012، ص 38

⁴ العيد صالح، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجبائية، دار هومة، الجزائر، 2014، ص 54.

• القيام بأعمال الرقابة؛

• قمع المخالفات المتعلقة بالقوانين والتنظيمات ذات الطابع الجبائي.¹

6. حق إجراء البحث: نصت المادة 33 من قانون الإجراءات الجبائية على حق إجراء البحث ويُقصد به إجراء التحقيق من طرف أعوان الإدارة الجبائية بالتدخل بشكل مفاجئ في المؤسسات التي تقوم بعمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة ولدى كل شخص يقوم بهذه العمليات، والمكلف مطالب بتزويد أعوان الإدارة الجبائية بكل الوثائق والمستندات الضرورية لتحديد رقم الأعمال وأسس فرض الضريبة، وهذا الحق يمكن أن يُمارس ابتداء من الساعة 08 صباحاً إلى 20 مساءً في المجالات ذات الاستعمال المهني، ويتم إثر كل عملية تدخل تحرير محضر تدون فيه التحريات التي تمت وتفصل المخالفات الملاحظة ويسجل فيه جرد الوثائق التي سلمها المكلف بالضريبة.²

الفرع الثاني: أشكال التدقيق الجبائي ومجالات تطبيقها.

يأخذ التدقيق الجبائي أشكالاً وصوراً عديدة يستوجب استعمالها في الوقت المناسب وحسب أهميتها في حدود ما هو مقرر في التشريعات والتقنيات المنظمة والتي تتمثل فيما يلي:³

1. التدقيق الجبائي الشامل:

يتم داخل مكاتب مفتشيات الضرائب بشكل دوري دون تنقل أو بحث خاص من طرف أعوان إدارة الجبائية، بل ينجز هذا العمل بالمفتشية التي بحوزتها الملف الجبائي و في مكتب العون المكلف بتدقيق الملفات الجبائية خاصة منها الخاضعة للنظام الحقيقي. يشمل التدقيق الجبائي الشامل على:

• **التدقيق الشكلي:** يغطي جميع التدخلات الذي يهدف لتصحيح الأخطاء المادية الملاحظة عادة في التصريحات المقدمة وكذا التحقيق من هوية المكلفين، كما تعتبر أول عملية تدقيق تخضع لها التصريحات الجبائية والمعتمدة على القراءة السطحية لها، وتحدد بالخصوص في التحقيق على المستوى الشكلي للمعلومات التي يجب أن يتضمنها التصريح. مثل الهوية الجبائية، إمضاء وختم المكلف. أو تصحيح الأخطاء الحسابية التي تأتي من ترحيل المجاميع و الأرصدة، وعليه أن هذا النوع من التدقيق الجبائي يعتبر أساسياً بهدف ضمان صحة وصدق التصريحات المقدمة دون التعمق في محتوياتها.

¹ نفس المرجع السابق، الرقابة الجبائية، ص 21

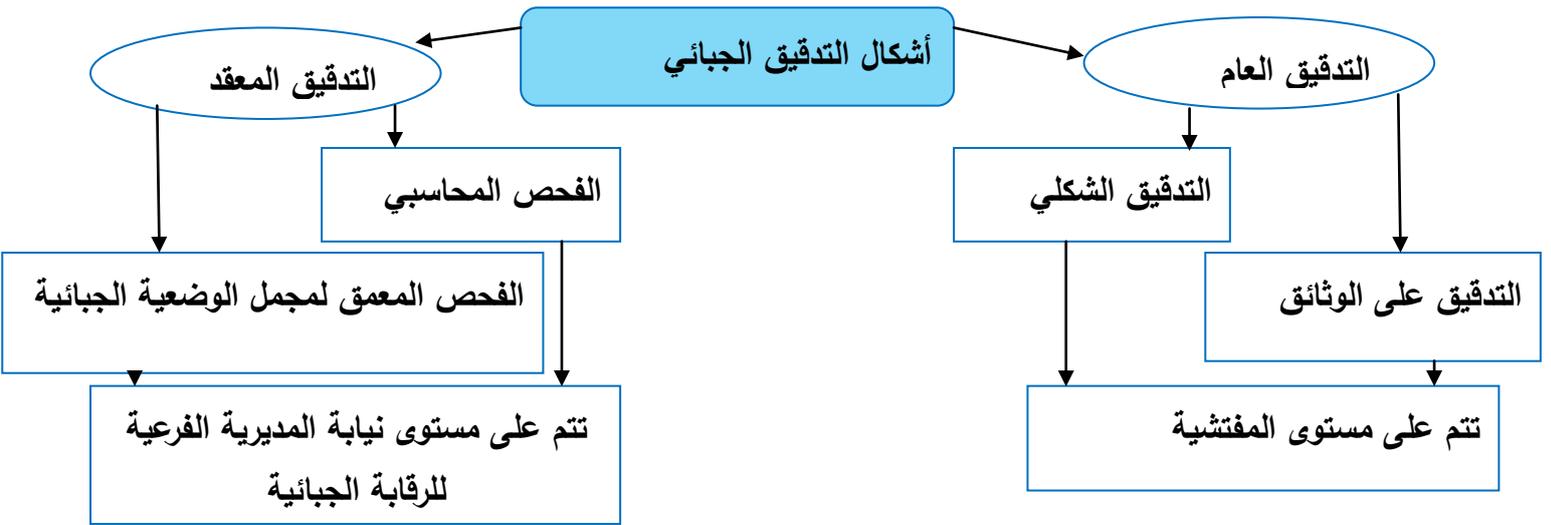
² الأستاذ عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية، مرجع سابق، ص 20 و 21

³ سوداني فاطمة، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مرجع سابق، ص 12

• **التدقيق على الوثائق:** يهتم بإجراء فحص نقدي وشامل للتصريحات الجبائية المكتتبة من قبل المكلفين وهذا في مقر المفتشية أين يتواجد الملف الجبائي، بمقارنتها مع مختلف المعلومات والوثائق المتوفرة من مكتب البحث عن المادة الخاضعة للضريبة ومكتب البطاقات المنتقاة من قنوات أخرى، كالإدارة والهيئات العمومية، الجمارك، البنوك، المتعاملين وغيرها من الأطراف الأخرى.¹

ويمكن تلخيص ما سبق من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم 01-07: يوضح أشكال التدقيق الجبائي ومجالات تطبيقه حسب التدرج



مصدر: العثماني مصطفى، نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة المدية، 2008، ص165.

2. التدقيق الجبائي المعمق:

يعتبر التدقيق الجبائي المعمق امتداداً للتدقيق على الوثائق، ويتمثل في مجموعة التدخلات المباشرة للأعوان المدققين بأماكن تواجد نشاطات المكلفين، قصد استدراك ظاهرة التهرب الضريبي من خلال التأكيد من صحة ونزاهة التصريحات المكتتبة من طرفهم بالإضافة إلى الفحص الميداني للدفاتر والوثائق المحاسبية مع تبريراتها اللازمة لأربعة سنوات لم يمسه التقادم لمحاولة الكشف عن احتمالات التهرب الضريبي.²

ويتمثل التدقيق الجبائي المعمق في:

❖ **التحقيق في محاسبة المكلفين VC:** هو مجموعة العمليات التي تتم في محل المكلف بالضريبة والتي يستهدف منها مراجعة التصريحات الجبائية المكتتبة من طرف المكلف بالضريبة وفحص محاسبته والتأكد

¹ سوداني فاطمة، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مرجع سابق، ص13.

² سوداني فاطمة، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص14.

من مدى مطابقتها مع المعطيات المادية أو إعادة تأسيس وعاء الضريبة سواء كان ذلك في حالة القبول الصريح، إعادة التقويم أو في حالة رفض تقديم المحاسبة. يعلم المكلف مسبقا بعملية التحقيق التي تستغرق مدة تتراوح ما بين أربعة إلى ستة أشهر وفق إشعار يتضمن مجموعة من البيانات اللازمة لذلك.¹

❖ **التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية VASFE:** التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية معرف على أنه مجموع عمليات التحقيق و التقصي بغرض اكتشاف الفروق المحتملة بين المداخل المصرح بها من طرف المكلف بالضريبة مقارنة بتلك التي حققها فعلا.²

❖ **التحقيق المصوب في المحاسبة:** التحقيق المصوب هو أداة من أدوات التحقيق الجبائي تم استحداثها في قانون المالية لسنة 2010 والمنصوص عليه في المادة 20 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية حيث نص على أن يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق مصوب في المحاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، لفترة كاملة أو جزء منها غير متقادمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية، وأجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها لمدة تقل عن سنة جبائية واحدة.³

و يتميز هذا النوع من التحقيق بعدة خصائص عن سابقها ومن بينها نجد:

- لا يمكن إجراء التحقيق في المحاسبة إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية برتبة مفتش على الأقل؛
- يخضع التحقيق المصوب لنفس قواعد التدقيق بشكل عام باستثناء بعض النصوص؛
- لا يمكن تحت طائلة بطلان الإجراءات أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان للدفاتر والوثائق المحاسبية أكثر من شهرين؛
- يمنح للمكلف أجل 30 يوما لإرسال ملاحظاته أو قبوله ابتداء من تاريخ تسلم الإشعار بالتقويم؛
- إن ممارسة التحقيق المصوب لاتمنع الإدارة الجبائية من إمكانية إجراء التدقيق المعمق في المحاسبة لاحقا والرجوع إلى الفترة التي تمت فيها عملية التدقيق ولكن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المطالب بها نتيجة إعادة التقييم المتمم عند التدقيق المصوب.⁴

¹ ساعد نبيلة، الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي، مذكرة مبيستير في المحاسبة والمالية، جامعة أكلي محند أو الحاج، البويرة، 2014-2015، ص 53.

² عباس عبد الرزاق، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2012، ص 21

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإجراءات الجبائية، المادة 20 مكرر والمعدلة بموجب المواد 37 من ق م لسنة 31، 2009 من ق م لسنة 2013 و 23 من ق م لسنة 2016 ص 12.

⁴ بن بادة عبد الحليم وبن شهرة شول، الرقابة الجبائية كالية للوقاية من جريمة الغش الجبائي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 1 سنة 2017 ص 353.

المطلب الثاني: الالتزامات الجبائية التصريحية.

إن النظام الجبائي الجزائري هو نظام يمنح للمكلف حرية تصريحه بمداخله من تلقاء نفسه وتعتمد تصريحية النظام على إقرار المكلفين بالتزاماتهم الجبائية طواعية وتتعامل الإدارة مع ذلك بافتراض حسن النية.

الفرع الأول: ماهية التصريحات الجبائية

يعتبر النظام الضريبي الجزائري نظام تصريحي، أي يتوجب على المكلف التصريح بها، وذلك لتوضيح حدود العلاقة التي تربطه بالإدارة الضريبية، فلم يجعل القانون الإلتزام المكلف بأداء الضريبة المفروضة عليه هو الإلتزام الوحيد، بل فرض القانون على المكلف التزامات أخرى.

1. مفهوم التصريحات الجبائية: تمثل تلك الوثائق القانونية التي تربط بين المكلف بالضريبة ومصالح الإدارة الجبائية لتسهيل عملية الاتصال بينهما، تحتوي هذه الوثائق على معلومات تعبر عن الذمة المالية وأرقام الأعمال المحققة من قبل المكلف، والتي تحدد أسس الأوعية الضريبية.

- ويمكن تعريف التصريح الجبائي على أنه: عبارة عن مجموعة من البيانات المعالجة والمنظمة التي باستطاعتها التأثير على وعاء الضريبة سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة.¹ كما عرفت على أنها "وثيقة يستلمها المكلف من إدارة الضرائب من أجل التصريح فيها برقم أعماله أو أرباحه أو تكاليفه... الخ، ثم يقوم بإرجاعها إلى مصلحة الضرائب لتكون كدليل إثبات تستعين به هذه الأخيرة لتحديد مبلغ الضريبة المناسب للمكلف.²

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن التصريح الجبائي هو: "اعتراف من المكلف بكل المعلومات والبيانات المنشئة للنتيجة في الآجال المحدد قانونا والتي على أساسها تفرض الضريبة.

2. أهمية التصريحات الجبائية: يلتزم المكلف بالضريبة أو الغير بتقديم التصريح الذي يعتبر أفضل السبل في تقدير الوعاء الضريبي، وهو الأكثر انتشارا في التشريعات الضريبية المعاصرة، وللإدارة الضريبية كامل السلطات في مراجعة هذا التصريح ولهذا الأخير أهمية سواء للمكلف في حد ذاته أو لإدارة الضرائب:

❖ أهمية التصريحات الجبائية بالنسبة للمكلف:

- تعتبر التصريحات نتيجة النظام الضريبي التصريحي، والذي هو تلقائي ويرضي المكلف نفسه لأنه هو أدري بمقدرته التكاليفية ولذلك فإن الوعاء المحدد ينطلق من قناعاته الذاتية في تحقيقه؛

¹ ورفلة رباب، **مهام مركز الضرائب**، مذكرة ماجيستير في العلوم القانونية، جامعة 8 ماي 45 قالمة، الجزائر، 2016-2017، ص 6.

² محمد عباس محرز، **إقتصاديات الجبائية والضرائب**، دار هومة، الجزائر، طبعة 4، 2008، ص 147.

- يضمن أسلوب التصريح العدالة بالنسبة للعبء الضريبي على المكلف، باعتبار أنه أدى بوضعية السيولة الخاصة به وتترجم درجة الوعي الضريبي، حيث أن الالتزام الضريبي يتمثل في جانبين جانب الالتزام بالتصريح من قبل المكلف وجانب الالتزام بالتسديد على ما صرح به؛

- يعتبر التصريح الوسيلة الأكثر سهولة للمكلف، والتي تنمي له الشعور بالمشاركة في تحديد قيمة الضريبة المستحقة عليه فكلما شعر المكلف بأنه شريك في عملية تقدير وتحديد دخله الخاضع للضريبة كلما زاد التزامه بتقديم تصريحاته مما ينعكس إيجاباً على ارتفاع حصيلة الجباية من الضرائب.

❖ أهمية التصريحات الجبائية بالنسبة لإدارة الضرائب:

- يعطي التصريح لإدارة الضرائب المعلومات عن ميلاد ضريبة جديدة "ممول جديد"، حيث تصبح الإدارة على إطلاع بمكان مزاولة نشاط المكلف وبدايته مما يتسنى لها مراسلة وحساب الضرائب وتحصيلها؛

- يسهل التصريح العمل الملقى على كاهل الإدارة الضريبية، بحيث يمتاز بأنه يوفر كثيراً من الإجراءات والوقت حسب المادة الخاضعة للضريبة كذلك يخفض من احتمال نشوء المنازعات والاعتراضات.¹

الفرع الثاني: أنواع التصريحات الجبائية

على المكلفين بالضريبة الالتزام بواجباتهم الجبائية وهذا لتفادي العقوبات المطبقة عليهم والتي شرحتها القوانين بهدف تنظيم العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة حيث تلزمه جملة من التصريحات والمكلفين المعنيين بها:

❖ **التصريح بالوجود:** إن المكلفين بالضريبة الجدد مطالبون باكتتاب تصريح بالجوادة في أجل 30 يوم ابتداء من تاريخ بداية النشاط لدى مفتشية الضرائب بمقر فرض الضريبة، بالنسبة للأنشطة المتعلقة بالضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة الجرافية الوحيدة.²

❖ **التصريح الشهري:** هو عبارة عن وثيقة، تأخذ مكان إشعار بالضرائب والرسوم التي تدفع نقداً أو عن طريق الإقتطاع من المصدر، والخاضعون لهذا التصريح هم:³

1. **التصريحات من الصنف (G50 باللون الأزرق):** تلزم بها المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي على الضرائب.

¹ قحوش سمية، دورة المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، نفس المرجع السابق، ص 50

² عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية، مرجع سابق، ص 20 و 21.

³ محادي هاجرة، أثر الرقابة الجبائية على مصداقية التصريحات الجبائية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014-2015، ص 52 و 53.

2. التصريحات من الصنف (G50A باللون البني): تلزم بها المؤسسات غير الخاضعة للرسم على القيمة المضافة (TVA).

❖ **التصريح الفصلي أو الثلاثي:** يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام المبسط اكتتاب تصريحاتهم الشهرية G50 فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي أجور والرسم على النشاط المهني وكذا الرسم على القيمة المضافة خلال 20 يوم الأولى للشهر الموالي الثلاثي المدني الذي تم خلاله دفع الأجور أو تم تحقيق رقم الأعمال فيه.¹

ملاحظة: لم يعد التصريح الثلاثي بالنسبة للرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة معمولاً به بعدما تم إلغائه، حيث كان مقتصرًا على أصحاب المهن الحرة وبعض النشاطات الممارسة في إطار صناديق الدعم.

❖ **الكشف التفصيلي للعملاء:** (سلسلة ج3) يقصد به قائمة كل زبائن التاجر الذي يمارس التجارة بالجملة، بحيث يكون الأخير ملزم بتقديم كشف كل المبيعات التي تمت بشروط الجملة، وكذلك كل المعلومات الخاصة بزبائنه، وبالمقابل منح له المشرع الضريبي تخفيض بقدر ب 30% من مجموع رقم أعماله عند تقديم كشف العملاء على الرسم على النشاط المهني (TAP)، وكل خطأ أو سهو أو بيان غير صحيح وجوده في الكشف التفصيلي للعملاء يؤدي إلى تطبيق غرامة مالية تتراوح بين 1000 و 10.000 دج، ويتكرر توقيع هذه الغرامة بعدد المرات التي يتكرر فيها الخطأ أو عدم صحة البيانات المطلوبة، آخر أجل للإيداع 30 افريل من السنة N+1.²

1. الضريبة الجزائرية الوحيدة IFU:

يخضع لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطًا صناعيًا، حرفيًا أو مهنا غير تجارية، وكذا الشركات المدنية والتعاونيات الحرفية الفنية و التقليدية، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم أو أرباحهم المهنية السنوية مبلغ 15.000.000 دج. يحدد معدل الضريبة الجزائرية الوحيدة كما يأتي: 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع و 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

¹ سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص 116.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الضرائب المباشرة، المادة 228 الفقرة الأولى قانون المالية لسنة 2020 ص 69.

أ. بالنسبة لتصريح برقم الأعمال التقديري (سلسلة ج12): يلزم المكفون بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة بإيداع التصريح التقديري في أجل أقصاه 30 جوان من كل سنة. ينجر عن عدم اكتتاب هذا التصريح بعد إعدار المكلف المقصر لإيداعه في أجل أقصاه 30 يوم تطبيق الإجراء التلقائي لفرض الضريبة مع تطبيق غرامة وعاء تقدر ب 25%.

يستوجب أيضا على المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، الشروع في حساب الضريبة المستحقة وتسديدها إجماليا لدى قباضة الضرائب التابعين لها، عند اكتتاب التصريح التقديري. ويمكن لهم اللجوء للدفع الجزئي للضريبة، و في هذه الحالة، يجب عليهم، عند إيداع التصريح التقديري، تسديد 50% من مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة، أما 50% الباقية فيتم تسديدها على دفعتين متساويتين، من 1 إلى 15 سبتمبر.

ب. بالنسبة لتصريح برقم الأعمال التكميلي (سلسلة ج12 مكرر): يلزم المكفون بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة باكتتاب تصريح نهائي في أجل أقصاه 20 جانفي من السنة (ن+1)، يبينون فيه أرقام أعمالهم أو أرباحهم المهنية المحققة. أما في حالة تجاوز رقم الأعمال أو الأرباح المهنية المحقق المبلغ التقديري المصرح به، يتعين على المكلف بالضريبة تسديد الضريبة التكميلية الواجبة، عند اكتتاب التصريح النهائي.¹

يمكن للمكلفين بالضريبة أن يختاروا الخضوع للضريبة حسب نظام الربح الحقيقي مع إحترام الشروط التالية:
✓ أجل اختيار نظام الربح الحقيقي: يجب عليه أن يقوم بتبليغ مصلحة الوعاء الضريبي التي تشرف على تسيير ملفه الجبائي قبل 1 فيفري من السنة الأولى التي يريد أن يخضع خلالها للنظام الحقيقي.

✓ مدة الاختيار: يكون طلب اختيار المكلف بالضريبة للخضوع لنظام الربح الحقيقي ساريا لمدة 3 سنوات (السنة المذكورة والسنتين الموليتين لها) حيث يكون فيها الاختيار لا رجعة فيه.²

2. بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات:

شروط هذا النوع من التصريحات تتمثل فيما يلي:

¹ جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإجراءات الجبائية، وزارة المالية سنة 2020، مديرية العامة للضرائب، المادة 3، ص6.

² جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية سنة 2020، مديرية العامة للضرائب، المادة 183 و 282 و 365، ص43 و 64 و 79.

أ- **آجل ومكان التصريح:** يتعين على المكلفين الخاضعين للضريبة على الشركات، اكتتاب تصريح يتضمن أرباح المؤسسة، الخاضعة للضريبة والمتعلقة بالسنة المالية السابقة، كما يجب تقديم هذا التصريح قبل 30 أفريل من كل سنة في أجل أقصى إلى مفتشية الضرائب التي يتبع لها مكان تواجد مقر الشركة أو مقر المؤسسة الرئيسية.

ب- **الوثائق الواجب إرفاقها بالتصريح:**

يجب إرفاق هذا التصريح بالميزانية الجبائية، إضافة إلى:

- كشف المدفوعات الخاصة بالرسم على النشاط المهني؛
- كشف مفصل عن التسيقات المدفوعة بعنوان الضريبة على أرباح الشركات.¹

ج- **التصريحات الخاصة بالضرائب والرسوم المهنية الأخرى:**

يمكن تلخيص الشروط المنظمة لهذا النوع من التصريحات في الجدول التالي:

الجدول 01-02: التصريحات الخاصة بالضرائب والرسوم المهنية الأخرى

مكان إيداع التصريح	أقصى أجل لإيداع التصريح	نوع الضرائب والرسوم
مفتشية الضرائب التي يتبع لها مكان فرض الضريبة .	على الأكثر يوم 30 أفريل .	- الرسم على النشاط المهني - الضريبة على الدخل الإجمالي / الأرباح المهنية الضريبة على أرباح الشركات
مفتشية الضرائب التي يتبع لها مكان تواجد الملكية.	في أجل شهرين من الإنجاز النهائي للبناءات الجديدة وكذا التغيرات أو التحويلات التي ادخلت على شكل أو تخصيص الملكية المبنية أو غير المبنية .	الرسم العقاري

مصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الدليل التطبيقي للمكلفين بالضريبة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب،

2019، ص 70.

¹ محادي هاجرة، أثر الرقابة الجبائية على مصداقية التصريحات الجبائية، مرجع سابق، ص 56.

ت- التصريح في حالة التنازل أو التوقف أو الوفاة:¹

• بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي: يتعين على المكلف في حالة التنازل أو التوقف الجزائي أو الكلي للمؤسسة أو التوقف عن ممارسة مهنة حرة أو استغلال مستثمرة فلاحية اكتتاب تصريح إجمالي بالمداخل، حيث يجب اكتتاب التصريح الخاص في أجل 10 أيام ابتداء من تاريخ التنازل؛ أما في حالة وفاة المكلف بالضريبة: يجب أن تكون المداخيل الخاضعة للضريبة موضوع تصريح إجمالي وتصريح خاص، ويجب اكتتابها من طرف ذوي حقوق المتوفي. وتداع التصريحات المشار إليها أعلاه في أجل 6 أشهر اعتبارا من تاريخ الوفاة.

• بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات: يجب على المكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات إيداع تصريح خاص بالتنازل أو توقف نشاط المؤسسة لدى مفتشية الضرائب التي يتبع لها مقر الشركة أو المؤسسة الرئيسية وهذا في أجل لا يتجاوز 10 أيام.

• بالنسبة للرسم على النشاط المهني: في حالة التنازل أو التوقف المؤسسة جزائيا أو كليا يتعين المكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأرباح الصناعية والتجارية إيداع تصريح خاص على النشاط المهني لدى مفتشية الضرائب التي يتبع لها مكان فرض الضريبة وهذا في أجل لا يتجاوز 10 أيام.

• بالنسبة للضريبة الجزافية الوحيدة: في حالة التنازل أو التوقف عن النشاط يلزم المكلفين بالضريبة الخاضعون لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة بإيداع التصريح بالتوقف لدى مفتش الضرائب الذي يتبعونه، وهذا في أجل 10 أيام.²

الفرع الثالث: عواقب النقص وغياب التصريحات الجبائية

أوجب النظام الضريبي الجزائري على المكلف الالتزامات الجبائية محددة وفقا لبرنامج محددة و إجراءات جبائية معلومة مسبقا، ونتيجة لعدم التزامها بهذه الإجراءات تكون موضع خطر جبائي وتتحمل تكاليف إضافية أهمها:

• عقوبات الامتناع أو التأخير في إيداع التصريح:

يتعرض المكلف إلى عقوبات مالية جبائية في حالة امتناعه عن التصريح أو تأخره في إيداع

تصريحه، سنذكر هذه العقوبات في الجدول التالي:

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب ، الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، 2019، مرجع سابق، ص73، 72.
² نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة .

الجدول رقم 01-03: عقوبات عدم الإيداع أو التأخر في التصريح.

التأخر في إيداع التصريح	غياب التصريح	طبيعة التصريح
مدة التأخير شهر : 30.000 دج	غرامة مالية تقدر ب: 30.000 دج	التصريح بالوجود
- عقوبة 10% عن الحقوق المستحقة؛ - عقوبة 25% بعد قيام الإدارة الجبائية بإعذار الدين بالضريبة لتسوية وضعيته في أجل شهر واحد.	أخطار المؤسسة لتسوية وضعيتها في أجل أقصاه شهر وعند عدم التجاوب تلجأ الإدارة الجبائية الى الفرض التلقائي للضريبة مع تطبيق زيادة 25 % من الحقوق المستحقة كعقوبة وإصدار ورد يسحق فوراً.	التصريحات الشهرية نموذج (Gn°50)
- مدة التأخر شهر : 2500 دج؛ - مدة التأخر تتجاوز الشهر وتقل عن الشهرين : 5000 دج؛ - مدة التأخر تتجاوز الشهرين : 1000 دج.	عقوبة قدرها 500 دج عن كل شهر تأخر.	التصريحات التي تحمل عبارة "لا شي" والمستفيدين من إعفاء جبائي والمحققين لخسارة.

<p>- مدة التأخير لا تتجاوز الشهر تطبق عقوبة 10% عن الحقوق المستحقة؛</p> <p>مدة التأخير تتجاوز الشهر وتقل عن شهرين تطبق عقوبة 20% من الحقوق المستحقة؛</p> <p>- مدة التأخير تتجاوز الشهرين تطبق عقوبة 25% من حقوق المستحقة؛</p> <p>تسديد متأخر للضريبة تطبق 10% مع إضافة 3% عن كل شهر متأخر بداية من الشهر الثاني لتاريخ إستحقاق الضريبة دون تجاوز 25%.</p>	<p>أخطار المؤسسة لتسوية وضعيتها في أجل أقصاه شهر وعند عدم التجاوب تلجأ الإدارة الجبائية إلى الفرض التلقائي للضريبة مع تطبيق زيادة 35% من الحقوق المستحقة كعقوبة.</p>	<p>التصريحات الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات.</p>
<p>- مدة التأخير لم تتجاوز الشهر تطبق عقوبة 10% عن الحقوق المستحقة؛</p> <p>- مدة التأخير تجاوزت الشهر ولم تتجاوز الشهرين تطبق عقوبة 20% عن الحقوق المستحقة.</p>	<p>إن عدم إكتتاب التصريح المتعلق بالضريبة على الأملاك يؤدي إلى الإخضاع التلقائي للضريبة لا تطبق إجراءات الإخضاع الضريبي التلقائي إلا إذا لم يسوي المكلف وضعيته في أجل 30 يوم من تبليغ الإعذار الأول، غير أن تاريخ التسوية يمدد إلى شهرين في حالة وجود مبررات.</p>	<p>تصريح الضريبة على الأملاك</p>
	<p>عقبة قدرها: 5000 دج.</p>	<p>تصريح على الرسم العقاري</p>

يحدد تلقائياً مبلغ الحقوق المستحقة بصدد ضريبة الدخل عن المرتبات والأجور لكل شهر من الشهور التي تأخر في دفعها؛ تحسب هذه الحقوق بتطبيق نسبة 20% على أساس تقدره الإدارة تلقائياً ويتعين على المكلف الدفع خلال 10 أيام التالية لتاريخ التبليغ.	التصريح بالضريبة على المرتبات والأجور
---	---------------------------------------

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، مديرية العامة للضرائب، 2020، المواد المتبعة 192 194 281.

• عقوبات الغش في التصريح:

يتمثل الغش في التصريح هو كل نقص أو خطأ متعمد يرتكبه المكلف بغية إخفاء رقم أعماله أو ربحه المحقق أو دخله الإجمالي الخاضع للضريبة أو تقديم وثائق مزورة أو غير صحيحة بغية الاستناد عليها للحصول على تخفيض أو إعفاء أو استرجاع للرسم على القيمة المضافة أو الاستفادة من بعض الامتيازات الجبائية، وهذا ما نحاول توضيحه في الجدول التالي:

جدول رقم 01-04 : عقوبات الغش والنقص في التصريحات

عقوبات الغش في التصريح	عقوبات النقص في التصريح	
	نسبة العقوبة	الحقوق المتملص منها
عند القيام بأعمال تدليسية تطبق زيادة موافقة لنسبة الإخفاء المرتكبة من طرف المكلف بالضريبة، توافق هذه النسبة حصة الحقوق التي تم إخفاؤها مقارنة بالحقوق المستحقة بعنوان نفس السنة؛ لا يمكن أن تقل هذه الزيادة عن 50% و عندما لا يدفع أي حق تحدد النسبة ب: 100%؛	نسبة الزيادة	مبلغ الحقوق المتملص منها يقل عن 50.000 دج أو يساويه.
	نسبة الزيادة	مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق 50.000 دج ويقل عن 200.000 دج أو يساويه.
وتطبق نسبة 100% كذلك عندما تتعلق الحقوق المتملص منها بالحقوق الواجب دفعها عن طريق الإقتطاع من المصدر.	نسبة الزيادة	إذا فاق مبلغ الحقوق المتملص منها 200.000 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2020، ص45.

• الفرع الربع: جودة التصريحات الجبائية.

إن توفير وتقديم المعلومات الموجودة على مستوى التصريحات الجبائية لمستخدميها ليس هدفا في حد ذاته، وإنما ضرورة أن تكون هذه المعلومات ذات محتوى نافع، فاستغلال والتحكم الأمثل لهذه المعلومات يحقق نجاحا وضمانا لاستمرار وتطور المؤسسات حيث أن جودة أي نظام تتحدد بدرجة كبيرة على موثوقية مخرجاته.

• تعريف جودة التصريحات الجبائية:

لا يوجد تعريف محدد لمصطلح جودة التصريحات الجبائية ولكن يمكن استنباط مفهوم لها من خلال جودة المعلومات الناتجة عنها.

جودة المعلومة هي تمثل دقة وصحة المحتوى الفعلي للبيانات، وهياكل البيانات وقاعدتها، وبما أن المعلومات هي بيانات يتم تنظيمها ومعالجتها وهي ذات معنى تفيد في عملية إتخاذ القرار؛ تعني الجودة في هذا المجال صحة ومصداقية المعلومات المقدمة والتي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، فالمعلومات الجيدة هي الأكثر فائدة، ولتحقيق ذلك لابد أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية، بما يحقق الهدف من استخدامها؛

تبين جودة التصريحات الجبائية بجودة المعلومات، والتي تحدد من خلال الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتعزيز نوعية المعلومات المحاسبية.¹

• خصائص جودة معلومات التصريحات الجبائية :

تبين جودة التصريحات الجبائية بجودة المعلومات التي تحتويها والتي تحدد من خلال الخصائص التالية:²

- ملائمة معلومات التصريح للغرض الذي أعدت من أجله ولتكون لها القدرة على إحداث تأثير في إتجاه قرار مستخدميها؛

- قابلية معلومات التصريح للمقارنة مع إمكانية استخدامها في التدقيق ولتقييم وتصحيح الأخطاء التي تنتج عن سوء الإستخدام.

¹ محادي هاجر، مرجع سابق ذكره، ص62.

² ورقة رباب، مهام مركز الضرائب، مرجع سابق ذكره ، ص14.13.

بالإضافة إلى الخصائص السابقة هناك خصائص عامة والتي ينبغي على معلومات التصريح أن تتضمنها وهي:

- الموثوقية أو المصدقية، بحيث تمتاز المعلومات بالحيادية والقابلية للتحقيق؛
- الإفصاح الكامل والشفافية، حتى تكون المعلومات متاحة أمام المستخدمين؛
- الدقة، وتعني تجنب الأخطاء في المعلومات والحد منها؛
- الثبات أو التماثل أي استخدام نفس الطرق والأساليب في قياس وتوصيل المعلومات من فترة إلى أخرى؛
- قابلية المعلومات للفهم ليتمكن المستخدمين من الاستفادة منها بشكل تام.

المطلب الثالث: دور التدقيق الجبائي في الالتزام بالتصريحات الجبائية

يعد التدقيق الجبائي من بين الصلاحيات الممنوحة للسلطات الجبائية والتي تلعب دور مهما في زيادة الالتزامات الضريبية الطوعية من خلال إصلاح الأخطاء التي يرتكبها المكلفون في تصريحاتهم وليتمكنوا من ملأها بحذر مستقبلا.

❖ الفرع الأول: أهمية التدقيق الجبائي في الإلتزام بضبط صحة معلومات المصريح بها

يعمل التدقيق الجبائي على تحسين التصريحات الجبائية وذلك من خلال:

- تصحيح الأخطاء المادية المحتملة و المثبتة في التصريحات مثل أخطاء الجمع والترحيل؛
- إجراء تحقيق دقيق وشامل لجميع التصريحات المقدمة من طرف المكلفين عن طريق القيام بمقارنات مع المستندات والمعلومات التي هي بحوزة مفتشية الضرائب؛
- البحث والكشف عن المعلومات والعناصر المغفول عنها، ويطلب من المكلف تصحيحها؛
- تحليل ومقارنة المعلومات المصريح بها عن طريق دراسة ترابطها مع تطور الذمة المالية للمكلف من سنة إلى أخرى، والتحقيق في جميع الأنشطة التي يمارسها المكلف؛
- طلب معلومات إضافية مرفقة بكل التبريرات والتوضيحات الضرورية عند الحاجة إليها.¹

❖ الفرع الثاني: مدى مساهمة التدقيق الجبائي في تحسين جودة التصريحات الجبائية

إن إقامة نظام فعال للتدقيق الجبائي والبرمجة له؛ من شأنه خلق ردع لسوء التصريحات الجبائية بإرجاع العائدات المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة، ومن المتوقع أن مثل هذا النظام يعمل على المساهمة في تطوير ثقافة الإمتثال لقوانين الضرائب بمرور الوقت والتي من شأنها تساعد في تحسين جمع الضرائب.

¹ سوداني فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص24.

ومنه يمكن لبرنامج التدقيق المخطط جيدا أن يوفر للإدارة قوة وتأثير هام على كامل المجتمع وليس على المكلف بالضريبة المحدد للتدقيق، وتحصيل الضرائب التي كان ينبغي أن تدفع في المركز الأول، فالنظام الضريبي الذي ينظر إليه بكونه عادلا ومنصفا لمعاقبة المكلفين بالضريبة الذين لا يمتثلون؛ يبني الثقة ويشجع على الالتزام الضريبي.¹

حيث تشير أغلب الدراسات إلى أن في الأنظمة الضريبية التصريحية أو ما تسمى بأنظمة التقييم الذاتي يمكن أن يلعب التدقيق الجبائي دورا مهما ودوره المركزي في زيادة الإلتزام الضريبي الطوعي، كما يمكن لمعدلات التدقيق وشمولية عملياتها من تشجيع دافعي الضرائب أن يكونوا أكثر حذرا في إتمام إقراراتهم الضريبية الخاصة بهم، وتقرير كامل الدخل والمطالبة بالخصومات الصحيحة للتأكد من مسؤوليتهم الضريبية حذرا في إتمام إقراراتهم الضريبية الخاصة بهم، وتقرير كامل الدخل والمطالبة بالخصومات الصحيحة للتأكد من مسؤوليتهم الضريبية.²

الفرع الثالث: التدقيق الجبائي آلية لتحسين صحة التصريحات الجبائية

إن النهوض بالعمل الجبائي أساسه النهوض بممارسة المراجعة والتدقيق الجبائي، فالقيام بأعمال التدقيق الجبائي بدرجة عالية من الجودة على أساس قواعد العدالة والموضوعية في التكاليف ونزاهة واستقامة القيمين عليها، وتخفيض العبء الضريبي المترتب على أداء تلك الأعمال بالاستخدام الأمثل لعناصر الوقت والجهد، سيؤدي بما لا يدعو للشك إلى تحسين التزامهم الطوعي وتخفيض معدلات التهرب الضريبي، بما يساهم في الأخير من تحسين صحة التصريحات الجبائية.³

¹ سمية قحموش، المراجعة الجبائية كآلية تساهم في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، العدد السادس 2016، جامعة محمد خبضر بسكرة، ص 299 و 300.

² سمية قحموش، دور المراجعة في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مرجع سابق الذكر، ص 78.

³ عصام خالدي، المراجعة الجبائية ودورها في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة ماستر في مالية ومحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة جزائر، 2017، ص 21.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم الدراسات السابقة التي ارتبطت بموضوع البحث الذي نحن بصدد دراسته والتي تناولت فيه إلى المتغيرات (المستقلة، التابعة) التي لها صلة وثيقة بالدراسة الحالية، من أجل معرفة علاقة الدراسة الحالية بالدراسة السابقة، حيث إن جمع المعلومات من أكثر من مصدر متنوع يساعد وبشكل كبير الوقوف على أدق التفاصيل التي لها صلة بالموضوع وسيتم تحليل هذه الدراسات من حيث الموضوعات والأهداف والمنهجية المتبعة وأدوات الدراسة و النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: الدراسات المحلية.

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية.

- دراسة قحמוש سمية: دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية.

■ نوع الدراسة: مذكرة ماجستير في العلوم التجارية جامعة قاصدي مرياح ورقلة، السنة الدراسية 2011/2010.

■ اشكالية الدراسة: ما هو دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية؟

■ منهج الدراسة و أدوات الدراسة: استعملت في دراستها المنهج الاستكشافي والاختباري، ودراسة حالة.

■ أهداف الدراسة: الهدف من هذه الدراسة هو تشخيص ظاهرة المراجعة الجبائية وتبيين دورها الفعال في التصدي لكل أنواع الغش والتهرب الضريبي وكذلك التحقيق من مدى وجود تأثير لمهنة المراجعة الجبائية على جودة التصريحات الجبائية، أي على مدى تأثير التزام المكلفين بالضريبة من خلال تصريحاتهم الجبائية بوظيفة المراجعة الجبائية والتعرف على الآليات اللازمة لزيادة فاعلية الدور الذي يجب أن تقوم به المراجعة الجبائية في ظل البيئة المعاصرة للجودة وتهدف أيضا لمحاولة إظهار أن تحسين جودة المراجعة الجبائية في الإدارة الضريبية، يعتبر مدخلا أساسيا لتوسيع الوعاء الجبائي وتحسين التحصيل ضمانا لتمويل التنمية.

■ نتائج الدراسة : توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى أن الرقابة الجبائية أداة هامة في الإدارة الجبائية لتحسين جودة التصريحات الجبائية، كما تساهم أيضا في الحد من التهرب الضريبي كما استنتجت نقص في الكفاءة المهنية لدى المراجعين الجبائين لإدارة الضرائب ببسكرة.

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.

– BELBACHIR Abdelkader : (2018)

« L'AUDIT FISCAL IMPORTANCE ET ENJEUX CAS DE L'ALGERIE »

❖ نوع الدراسة: مقال المجلة الدولية للاقتصاد والإدارة الاستراتيجية للعمليات التجارية , جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، المجلد 13 ص 58-68.

❖ اشكالية الدراسة: دور التدقيق الجبائي في الحد من المخاطر الجبائية في تسيير المؤسسة ؟

▪ منهج الدراسة: تم اتباع المنهج التحليلي مدعوم باستبيان وذلك لا جل اختبار فرضيات الدراسة والوصول الى نتائج التفسيرية لمشكلة المدروسة.

❖ أهداف الدراسة: اصبحت الجباية من اكبر المخاوف لتسيير المؤسسة لان "إدارة الضرائب بشكل أفضل هو إدارة أموالك بشكل أفضل".

الهدف من هذه الدراسة هو تقييم نظام المعلومات الجبائي لمساعدة المؤسسة و الاطراف الخارجية محافظي الحسابات او الخبير المحاسب في الحد من اوجه القصور الجبائي و تحسين جودة التصريحات الجبائية وبعد التدقيق الضريبي لوضعيات المالية لمكفيين احد الاساليب التي تتبعها الادارة في التأكد من صحة البيانات و المعلومات الموجودة على تصريحات المكفيين مع مقارنتها بالوثائق و المستندات والفواتير المبررة لها وجمع جميع الادلة والبراهين وفحص الانحرافات وتحديدها والقيام بالإجراءات التصحيحية واصدار التقارير عن نتائج الفحص وتبيان دورها في الكشف عن اي تهرب ضريبي.

❖ نتائج الدراسة: باقتراح إضفاء الطابع الرسمي على إجراءات الإدارة في تنظيم و معالجة التصريحات الجبائية للحد من المخاطر الضريبية المختلفة تلتزم الشركات باستخدام عمليات التدقيق الضريبي عند إنشائها ، لتجنب العقوبات المكلفة. من أجل تجنب العقوبات والعقوبات المتأخرة، يجب على الشركة التأكد من أن تصريحاتها يتم دفعها في الوقت المحدد إن إدارة الضرائب الجزائرية مدعوة لتسهيل ترتيباتها وتصريحاتها لأن النظام الضريبي الجزائري يتميز بتنوعه وتعقيده. هذا التعقيد مع التأخير في تكييف وفهم المؤسسات من ضعف التصريحات يؤدي الى زيادة المخاطر الجبائية قد تكون هذه المخاطر متأصلة في خصوصية قطاع النشاط، أو في سوء تفسير التشريعات الضريبية بسبب عدم دقة المشرع أو فشل الهياكل الداخلية للشركة.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية.

- محمد محمود ذيب حوسو: التدقيق للأغراض الضريبية جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين 2004-2005.

❖ نوع الدراسة: قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

❖ اشكالية الدراسة: عدم حيادية وعدالة قرارات مأموري التقدير في القطاع العام وكذلك عدم حيادية قرارات المدققين في القطاع الخاص.

❖ منهج الدراسة: استخدم الباحث أكثر من منهج لجمع المعلومات والبيانات الكافية والمتمثلة في المنهج الاستقرائي بالإضافة إلى منهج تحليل المضمون ومنهج دراسة الحالة.

❖ أهداف الدراسة: يهدف البحث إلى خلق وتعزيز الامتثال الطوعي للمكلفين وتحسين الجباية الضريبية عن طريق خلق نظام فعال للالتزامات الضريبية للمكلفين وإنشاء برنامج شامل لتوعية المكلفين ومن جهة أخرى إنشاء نظام بسيط وسهل لتقديم الإقرارات وتنفيذ المدفوعات وأيضاً إنشاء نظام لتنفيذ تحصيل الضرائب بفعالية وكفاءة.

❖ نتائج الدراسة: النتائج المتوصل لها من هذه الدراسة ضرورة وجود علاقة بين أصول المحاسبة الدولية (IASs) وأساليب الفحص الضريبي و أن تحقيق نظام ضريبي فعال معناه مراعاة تحقيق كل العناصر الرئيسية المرتبطة بتحقيق فعالية النظام الضريبي والتي تتمثل في الإصلاحات الواجبة في تنظيم مهنة تدقيق الحسابات و الإصلاحات الواجبة في تنظيم أعمال مستشاري الضرائب وكذلك عم وجود نظام تدقيق ضريبي فعال معناه عدم قدرة الإدارة الضريبية في تحسين الجباية الضريبية والامتثال الطوعي وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي.

الفرع الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية :

- **ATEK- BOUMAZA Hayet** :La contribution du comité d'audit à la qualité de l'information financière : le cas des entreprises françaises cotées.

■ نوع الدراسة: أطروحة إشراف مشترك بهدف الحصول على الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة جامعة بواتييه فرنسا 2016.

■ اشكالية الدراسة: هل الوجود القانوني للجنة التدقيق في الشركات الفرنسية المدرجة هو آلية رقابة فعالة لمراقبة احد من ممارسة إدارة الأرباح والخسائر؟

■ منهج الدراسة: تم اتباع المنهج التحليلي مدعوم باستبيان وذلك لا جل اختبار فرضيات الدراسة والوصول الى نتائج التفسيرية لمشكلة المدروسة.

■ أهداف الدراسة: كان الهدف من هذه الدراسة هو شرح تأثير الحضور الإلزامي للجنة التدقيق في الشركات المدرجة على الحد من التلاعب المحاسبي عن مسؤوليته الضريبية بشكل صحيح ووافى بالتزاماته، و كذلك مدى مساهمته في اكتشاف الاختلافات ما بين تم الاعلان عليه من طرف دافع الضرائب وما هو مدون في الوثائق الثبوتية.

❖ نتائج الدراسة: ان التدقيق الضريبي هو فحص مستقل لحسابات دافعي الضرائب دافع يمكن ان يلعب دورا رئيسيا في تحسين اداة الضرائب على زيادة امتثال دافعي الضرائب، بالإضافة الى جمع ايرادات مباشرة من أنشطة التدقيق الضريبي، من خلال اكتشاف الاختلافات في التصريحات الضريبية، و ان تطبيق نظام العقوبات المناسبة ونشر نتائج أنشطة التدقيق بصفة عامة او خاصة يساهم في كشف حالات الغش والتهرب. كما ان وجود برنامج منظم لتدقيق حسابات الضرائب، يمكن ان يقدم دعما قيما في جمع معلومات عن صحة النظام الضريبي بما في ذلك انماط سلوكيات دافعي الضرائب وتحسين امتثالهم، وان ارتفاع عدد الملفات المدقق فيها من مصلحة الضرائب له دور في زيادة امتثال دافعي الضرائب، بالإضافة ان زيادة كفاءة ومؤهلات الموظفين تلعب دور في زيادة امتثال المكلفين.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

تعد الدراسات السابقة مرجع يساعد الباحث في جمع المعلومات التي تساعد في اعداد بحثه اخذ نظرة اولية للموضوع الذي نحن بصدد دراسته و مصدر لأثراء الجانب النظري لهذا البحث الا انه هناك اوجه تشابه واختلاف في عده جوانب بين هذه الدراسات ودراستنا نوجزها لكم في النقاط التالية:

الفرع الاول: المقارنة ما بين الدراسة الحالية والدراسات المحلية.

الجدول رقم (1-2): مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات المحلية

الدراسة	اوجه التشابه	اوجه الاختلاف
دراسة قحמוש سمية	توافقت من حيث الهدف من هذه الدراسة هو دراسة التصريحات الجبائية و مدى جودتها و التعرف على وظيفة المراجعة الجبائية والمنهج المتبع في اجراء هذه الدراسة	اهتمت الدراسة الحالية بدراسة عينة لمفات مكلفين خاضعين لعملية التحقيق الجبائي اما الدراسة المقارنة فقد اعتمدت على عينة من افراد مؤهلين لقيام بعملية التدقيق في المديرية وتم دعم الدراسة الميدانية باستبانة للمشاكل الضريبية التي تواجه المكلفين
BELBACHIR Abdelkader	تشابهت الدراسة في اختيار المنهج التحليلي في تفسير المعلومات وتحليل هذه البيانات للحصول على نتائج دقيقة ومرضية و في الهد وهو الحد من التهرب الضريبي من خلال فحص المعلومات و تقييمها لتحسين جودة التصريحات الجبائية .	الاختلاف ان الدراسة المحلية مقال لا تحتوي على المنهج الوصفي اما الدراسة الحالية اعتمدت على دراسات لمفات لمجموعة من المكلفين الخاضعين لعملية التحقيق. ا

المصدر من إعداد الطالبين بناء على الدراسة المقارنة

الفرع الثاني : المقارنة ما بين الدراسة الحالية والدراسات الأجنبية .

الجدول رقم (1-3): مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات الأجنبية

الدراسة	اوجه التشابه	اوجه الاختلاف
محمد محمود ذيب حوسو	تشابهت الدراسة في نفس المنهج الوصفي و التحليلي و تشابهت في نفس الاهداف و هي الحد من المخاطر الجبائية عبر التصريح بالوثائق الجبائية و مساهمتها في التنظيم و التدقيق الجبائي و اصدار الحكم في جودة التصريح الجبائي و القيام بدراسة ميدانية	اهتمت الدراسة الحالية بدراسة عينة لمفاتيح مكلفين خاضعين لعملية التحقيق الجبائي اما الدراسة المقارنة فقد اعتمدت على عينة من افراد مؤهلين لقيام بعملية التدقيق عند خبير محاسب وتم دعم الدراسة الميدانية باستبانة
ATEK BOUMAZA Hayet	استخدام المنهج التحليلي وذلك اختبار فرضيات الدراسة و الوصول الى نتائج التفسيرية لمشكلة المدروسة	كان جمع المعلومات في الدراسة السابقة بناء على احصائيات مأخوذة من مصالح الضرائب والموظفين الذين يشتغلون بها في فرنسا مع الاعتماد على برنامج تحليل الاحصائي لتحليل هذه البيانات المجمع و في دراسة المتغير المستقل. اما الدراسة الحالية اعتمدت على دراسات لمفاتيح لمجموعة من المكلفين الخاضعين لعملية التدقيق الجبائي .

المصدر من إعداد الطالبين بناء على الدراسة المقارنة

خلاصة:

يعد التدقيق الجبائي أحد أهم الإجراءات التي تسعى من ورائها الإدارة الجبائية إلى المحافظة على حقوق الخزينة، فالتدقيق يعتبر وسيلة للإدارة الجبائية للتأكد من صحة وسلامة المعلومة المدلى بها في تصريحات المكلفين، وتسمح أيضا بإرساء مبدأ أساسي للاقتطاعات، والمتمثل في وقوف جميع الممولين على قدم المساواة أمام الضريبة.

سعيًا من الإدارة الجبائية لتنظيم عملية التدقيق الجبائي، رسم المشرع الجزائري إطار تنظيمي يسمح لها بتنظيم عملية التدقيق على العناصر الخاضعة للضريبة، وإطارًا قانونيًا لا يمكن من خلاله للمحققين أو أعوان الجباية الحياد عنه لممارسة أي شكل من أشكال التعسف بحجة تطبيق القانون، فأوجب عليهم بذلك إتباع إجراءات معينة لإتمام أو تنفيذ أي عملية رقابية، وفي نفس الإطار فقد حدد القانون أشكالًا وصورًا متتابعة ومتكاملة، ومنح حقوقًا وصلاحيات ألزم المحقق إتباعها أثناء عمله لكل في إطار من الضمانات لحماية المكلف، باستبعاد الممارسات التعسفية اتجاهه بحجة أداء مهنة التدقيق.

باعتبار النظام الضريبي الجزائري ذو طبيعة تصريحية فقد ألزم عملية التدقيق الجبائي على مختلف التصريحات لتحسين جودة مختلف المعلومات المحاسبية والجبائية المصرح بها، وهذا ما نحاوله أن نلمسه ونعرفه من خلال الفصل الموالي في الدراسة، الذي نتطرق فيه لدراسة حالات للتدقيق الجبائي ونعرف دور هذا الأخير في الالتزام بالتصريحات الجبائية.

الفصل الثاني:

دراسة حالة

بمفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية

تمهيد :

التدقيق الجبائي من أهم العمليات التي تسعى الإدارة الجبائية من خلالها للحفاظ على حقوق الخزينة العمومية و لتنظيم هذه العملية وإضفاء عليها الطابع القانوني أوجب المشرع الجزائري مجموعة من المصالح الجبائية والتي تقوم بعملية التدقيق الجبائي من خلال محققين وأعاون للإدارة الجبائية.

بعد التطرق في الفصل الأول إلى مختلف الأدبيات النظرية المتعلقة بمساهمة التدقيق الجبائي في الالتزام بالتصريحات الجبائية وأيضا التعرض لمختلف الأدبيات التطبيقية من خلال الدراسات السابقة والتي لها صلة وثيقة ومباشرة بموضوع بحثنا، سنخصص هذا الفصل لإسقاط مختلف الحثيات والمفاهيم النظرية على دراستنا الميدانية من أجل ربط الجوانب النظرية التي قمنا بدراستها مع ما هو موجود فعليا في المؤسسة، من أجل هذا قمنا بإجراء دراسة تطبيقية على مستوى مفتشية الضرائب لولاية غرداية، معتمدين في ذلك على أداتين أساسيتين هما المقابلة الشخصية مع المسؤولين الجبائيين في مفتشية الضرائب والاطلاع على مختلف الوثائق الجبائية بها، من أجل الوصول في آخر المطاف إلى إظهار كيفية مساهمة التدقيق الجبائي في الالتزام بالتصريحات الجبائية.

للقيام بهذه الدراسة قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : الطرق والأدوات مستخدمة.

المبحث الثاني: دراسات حالات ميدانية في التدقيق الجبائي ومراقبة التصريحات الجبائية.

المبحث الأول : الطرق والأدوات المستخدمة.

للقيام بأي دراسة لا بد من إتباع منهج معين، وطريقة معينة، وعينة معينة للوصول إلى النتائج المرجوة، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المبحث:

المطلب الأول : المناهج والأدوات المستخدمة في الدراسة.

سنقوم من خلال هذا المطلب بتحديد المنهج المستخدم في الدراسة وكذلك عينة الدراسة.

الفرع الأول : المنهج المستخدم في الدراسة.

من أجل القيام بدراستنا، و من خلال المعلومات والمعطيات المتوفرة لدينا، إضافة إلى العينة المكانية والزمنية للدراسة، ولإتمام ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي بالاعتماد على أسلوب دراسة حالة، لقد اعتمدنا في دراستنا هذه بغية الحصول على المعلومات بشكل دقيق على المنهج الوصفي والتحليلي وعلى أسلوب المقابلة الشخصية مع رئيس مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية.

الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

أولاً: المقابلة الشخصية.

لإتمام دراستنا قمنا باستعمال أداة المقابلة مع مسؤول مفتشية الضرائب أول نوفمبر-غرداية، معتمدين في ذلك على تحصيل على قدر ممكن من المعلومات، حول التسيير الجبائي و التدقيق الجبائي ومدى الاهتمام بهذا الجانب من طرف القائمين عليها، حيث سمحت لنا بالاطلاع على جميع معلومات مؤسسة التي تمت عليها الدراسة.

ثانياً: وثائق المؤسسة.

اعتمدنا في دراستنا على وثائق المؤسسة التي تعتبر كمخرجات للنظام المحاسبي كالقوائم المالية ممثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج، إضافة إلى الميزانية الجبائية وبعض الفواتير والتصريحات التي تساهم في الحكم على مدى الالتزام والانتظام الجبائي للمؤسسة، إضافة إلى بعض السجلات الأخرى بالمؤسسة كسجل البريد الصادر والوارد...الخ، والتي تساعد في الحكم على صحة الفرضيات أو نفيها إضافة إلى الوصول إلى نتائج مضبوطة.

المطلب الثاني: تقديم لمفتشية الضرائب وللمؤسسة قيد الدراسة.

الفرع الأول: تقديم مديرية مفتشية الضرائب لولاية غرداية.

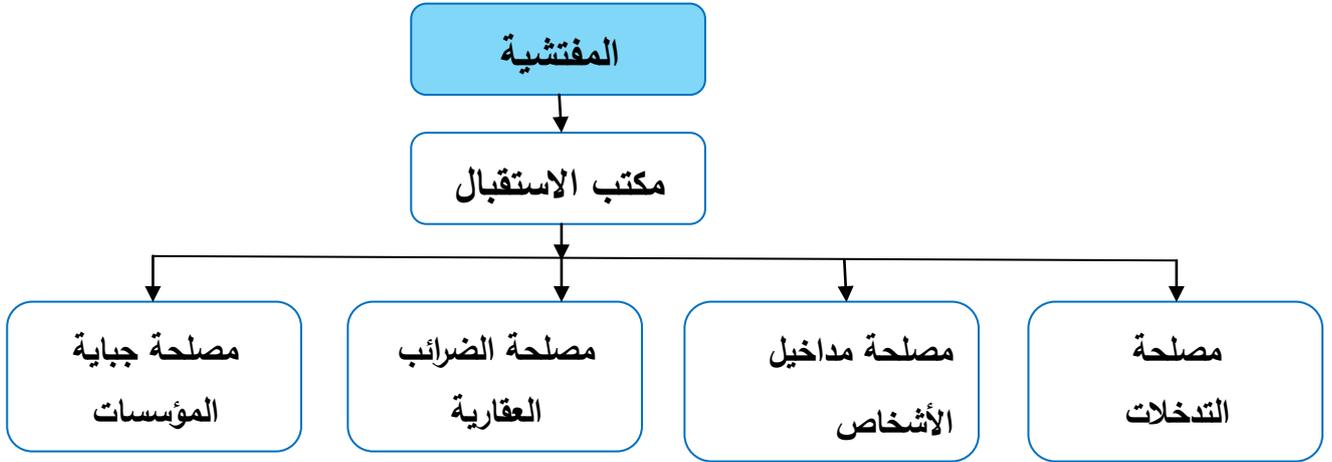
تم افتتاح مفتشية الضرائب أول نوفمبر سنة 1992 حيث كانت تسمى قبل هذا التاريخ مفتشية الضرائب المباشرة ومفتشية التسجيل، أما بعد انتعاش النشاط الاقتصادي داخل ولاية غرداية ثم الفصل بين المفتشيتين حيث تم فتح مفتشية الضرائب المباشرة وطلق عليها تسمية اول نوفمبر سنة 2002، وهي تضم كل من حي ثنية المخزن وحي مليكة العليا والسفلى وكذا حي الحاج مسعود إضافة إلى حي بوهراوة وواد نشو.

أولاً: تعريف ومهام مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية

هي عبارة عن مصلحة الوعاء والمراقبة والتدخلات المختلفة وهي التي تحسب أسس الضريبة ومن مهامها، تأسيس الضريبة والرسوم، مراقبة كل تصريحات المكلفون بالضريبة، المراقبة المعمقة للملفات الجبائية، أيضا التدخلات في عين المكان وجمع كل المعلومات التي تخص الضرائب المباشرة وحقوق الطابع والمخزونات وإحصاء كل النشاطات منها المتغيرة فالمهمة الرسمية للتدخلات هي الإحصاء منها البيانات المبنية وغير المبنية والبحث عن المادة الخاضعة للضريبة.

ثانياً: الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب أول نوفمبر

الشكل 01-08: الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب أول نوفمبر



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات من مفتشية الضرائب اول نوفمبر لولاية غرداية.

ومن هنا نقوم بشرح مختصر لكل مصلحة من المفتشية فيما يلي :

(أ) - مكتب الاستقبال : هو مكتب استعلامي توجيهي للمكلفين حول حقوقهم والتزاماتهم اتجاه المفتشية انطلاقاً من بداية فتح الملف الجبائي إلى غاية نهاية نشاطهم الممارس سواء تعلق الأمر بالتصريحات الشهرية أو السنوية أو فيما يتعلق بالتظلمات التي يرفعونها إلى مدير الضرائب.

(ب)- **مصلحة التدخلات** : هو مكتب خاص بالتدخلات الميدانية لموظفي مفتشية حيث يقوم موظفو مصلحة التدخلات بتحرير محاضر التدخلات في كل تدخل ميداني لكل شخص على حدا، وتحليل هذه المحاضر إلى مصالح مختصة لمعاينة محتوياتها من أجل التأكد من التصريحات التي يقدمها المكلفين.

(ج)- **مصلحة مداخيل الأشخاص** : يحتوي على ملفات أشخاص طبيعيين سواء المنتمين إلى نظام جبائي حقيقي أو الخاضعين إلى النظام الجزائي أو نظام الضريبة الجزافية الوحيدة حيث هذا المكتب يقوم بمراقبة تصريحات المكلفين وتحرير جداول الضريبة الخاص بهم كل على حدا.

(د)- **مصلحة الضرائب العقارية** : هذا المكتب تحرر فيه الجداول الناتجة عن عقود الكراء المتواجدة في الحدود الإقليمية للمفتشية سواء عقود تجارية أو عقود ذات طابع بنكي متعلقة بشخص طبيعي أو معنوي يضاف إلى هذه المهام الرسم على التطهير.

(هـ)- **مكتب جباية المؤسسات** : هذا الأخير يحتوي على ملفات المؤسسات أو الشركات أو الشركات الناشطة أو نطاق الحدود الإقليمية للمفتشية منها شركات المساهمة والتضامن، شركات ذات مسؤولية المحدودة، والشركات ذات الشخص الوحيد تضاف إليهم التعليمات حسب أنواعها، وكذلك يحتوي على ملفات أصحاب المهن الحرة مثل المحامين، المحاسبين، الأطباء... الخ، ومن مهامه الرئيسية متابعة تصريحات المكلفين وكذا تحرير جدول ضريبة خاصة بهم كل سنة.

الفرع الثاني: تقديم المؤسسة قيد الدراسة.

أولاً- تسمية المؤسسة ونشأتها.

اسم المؤسسة: مخبر الأشغال العمومية الجنوب Laboratoire des travaux publics de sud تم انشاؤها عام 1987 بغرداية حي بسيدي عاز .

ثانيا- رأس مالها.

يقدر رأس مالها بـ 40.000.000.00 دج

ثالثا- طبيعة نشاطها.

تحليل التربة « Analyse de Sol »

رابعا- عنوان مقرها الاجتماعي.

منطقة النشاطات بوهاوة رقم: 332 ولاية غرداية

خامسا- الطبيعة القانونية: شركة أسهم S .P. A

المبحث الثاني: دراسات حالات ميدانية في التدقيق الجبائي ومراقبة التصريحات الجبائية.

بعدما قمنا بتعريف مؤسسة، وشرح أهم الدوائر والمصالح فيها، سنقوم من خلال هذا المبحث بعرض النتائج ومناقشتها.

المطلب الأول: نتائج الدراسة.

في هذا المطلب سنقوم بعرض وتحليل بعض الوثائق المتوفرة والتي تساعد في الدراسة واستخلاص النتائج وذلك بعد جمع الملف لمدة 4 سنوات الخاص بالمؤسسة قيد الدراسة.

الفرع الأول: جمع المعلومات حول المؤسسة.

سنة 2015:

❖ التحصيل الجزئي او الكلي :

❖ ضرائب مستحقة للدفع TAP, TVA, IRG

قام المكلف بالتصريح برقم الاعمال المحصل كالتالي :

جدول رقم 02-01: الرسم على القيمة المضافة للمشتريات

الشهر	T.N	TAP	TVA	TVA\ACHATS
جانفي	59387250	8908087	10095832	12096541
فيفري	17828612	2674292	3030864	2255981
مارس	7767396	1165190	1320549	1587944
أفريل	5196189	779458	883352	290231
ماي	23884387	3582658	4060345	10157153
جوان	25553201	3832980	4344044	0
جويلية	39303223	5895483	6681548	4175000
أوت	31489129	4723369	5353152	5657656
سبتمبر	6343954	951593	1078472	650000
أكتوبر	2125250	318787	361292	342743
نوفمبر	1775994	266399	301919	327197
ديسمبر	17419289	2612893	2961279	2994609
المجموع	238073874	35711189	40472648	40535055

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

جدول رقم 02-02: ضريبة على الرواتب و الأجر

الأشهر	Base IRG	IRG/Salaires
جانفي	17382	5794
فيفري	16542	5514
مارس	15665	5221
أفريل	12749	4249
ماي	12327	4109
جوان	12498	4166
جويلية	7644	2548
أوت	11977	3992
سبتمبر	11893	3964
أكتوبر	13379	4459
نوفمبر	15677	5225
ديسمبر	14558	4852
المجموع	162291	54093

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

جدول رقم 03-02: حسابات النتائج TCR

Vente de travaux(رقم الأعمال)	21151695
Production sotockée ou déstockée	20150000
Matières premières(مواد أولية)	133580513
Autres consommation (استهلاكات أخرى)	6938762
Sous traitance générale (إستغلال من الباطن)	19824241
Locations(مصاريف الكراء)	10657695
Entretien réparations et maintenance(مصاريف الصيانة و التصليح)	77647
Primes d'assurances(أقساطالتأمين)	359600
Publicité(مصاريف الاشهار)	550000

Déplacements missions et réception(مصاريف (المهمات و التنقلات)	474041
Autres services (خدمات أخرى)	36149912
Charges de personnel (مصاريف المستخدمين)	14451375
Impôts et taxes et versements assimilés	279500
Dotation aux amortissement	327015
Résultat net de l'exercice (النتيجة)	7990389

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

❖ تم ارسال وثيقة الامر بالتحقيق المكلف بتاريخ 2019/01/18

لإجراء التحقيق المحاسبي الجبائي حيث تم منح بموجب القانون 10 ماي للرد على الامر بالتحقيق بعد احضار او ايداع المكلف للوثائق الجبائية و المحاسبية للسنوات التي حددها المدقق للقيام لعملية التدقيق فيها تبين ما يلي :

_ وجود مبالغ تتعلق بمواد الاولية مسجلة باليومية و غير مبررة بالفواتير حيث كان مجموع هذه المبالغ 3.850.000 دج.

_ بالنسبة للاستهلاكات الاخرى وجود فواتير وهمية غير مسجلة بيومية المشتريات هي كما يلي :

✓ فاتورة رقم 2015/07 للمورد س ب : 58000 دج HT

✓ فاتورة رقم 2015/12 للمورد ع ب : 42000 دج HT

✓ وجود فاتورة تتعلق بسنة 2014 مدرجة مرتين ب 120000 دج

✓ تم إدراج المصاريف في الكراء لا تناسب في طبيعتها مع طبيعة النشاط الممارس حيث تم إدراج مصاريف نقل العمال كمصاريف الكراء ب : 2600000 دج .

❖ أما بالنسبة للأشغال المناوبة و الأشغال من الباطن لم نجد الإتفاقية المبرمة بين الشركة و أصحاب المناوبة

❖ أما بالنسبة لمصاريف الخمة و التنقلات تم إدراجها بدون وجود إثبات قانوني لهذه المهمة .

❖ بالنسبة للخدمات الأخرى قام المحاسب بإدراج مصاريف خطأ لا تتعلق بدورة الاستغلال ب : 2139512 دج .

❖ بالنسبة لمصاريف المستخدمين عدم وجود تصريح الثلاثي الرابع لسنة 2015 حيث سجل الأجر يتضح ان مبلغ الواجب التصريح به في هذا الثلاثي هو 113400 دج

تمنح لك النتيجة المحاسبية: 7990389 دج

الاستردادات: 39943512 دج

النتيجة الجبائية المصححة : 47933901 دج

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + إستردادات - تخفيضات -
عجز 3 سنوات متتالية سابقة

IBS (النتيجة الجبائية المصرحة) = 12462814

IBS (النتيجة المخفية) = 2077501

الفرق = 10385313

الغرامة (25%) = 259328

المجموع = 7788985

سنة 2016:

جدول رقم 02-04: الرسم على النشاط المهني TAP

الأشهر	CA Brut	Montant des droits
جانفي	64379779	1287596
فيفري	79093487	1581870
مارس	41238110	824762
أفريل	32198524	643970
ماي	67415329	1348307
جوان	58597050	1171941
جويلية	39313311	786266
أوت	21167026	423341
سبتمبر	17113296	342266

348916	17445793	أكتوبر
842046	42102321	نوفمبر
543538	27176894	ديسمبر
10144819	507240920	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

جدول رقم 02-05: رقم الأعمال المعفى

Total CA	Exonéré	TR	TN	الأشهر
102608344	6174352	2250000	98683992	جانفي
119065493	9366100	700000	108999393	فيفري
66974305	33642011	0	33332294	مارس
61616984	11139850	1756800	48720334	أفريل
91991828	13317260	2690000	75984568	ماي
80300735	6818650	1629076	71853009	جوان
66107156	31740	11301822	54773594	جويلية
58801121	6709000	2040000	50052121	أوت
22863651	10573000	0	12289751	سبتمبر
50348375	18348700	0	31999675	أكتوبر
69909931	480349953	0	21874978	نوفمبر
67228509	34483768	0	32744741	ديسمبر
862316432	630954384	22367698	641308450	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

- طلب من الشركة تبرير رقم الاعمال المعفى و ذلك لإحضار شهادات الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.
بما أن المكلف لم يقوم بإحضار هذه الشهادة فيتم إخضاع هذا المبلغ للرسم على القيمة المضافة.

جدول رقم 02-06: الرسم على القيمة المضافة المحسومة للمشتريات

الأشهر	رسم على القيمة المحسومة
جانفي	16933779
فيفري	18578897
مارس	5666490
أفريل	8405433
ماي	13105677
جوان	12329047
جويلية	10102639
أوت	8651661
سبتمبر	2089258
أكتوبر	5489945
نوفمبر	3718746
ديسمبر	5566606
المجموع	110638178

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

جدول رقم 02-07: الرسم على القيمة المضافة «CA exonéré»

المبلغ	معدل TVA	CA	الأشهر
1049640	17%	6174352	جانفي
1592237	17%	9366100	فيفري
5719142	17%	33642011	مارس
1893775	17%	11139850	أفريل
2263934	17%	13317260	ماي
1159171	17%	6818650	جوان
5396	17%	31740	جويلية
1140530	17%	6709000	أوت
1797410	17%	10573000	سبتمبر
3119279	17%	18348700	أكتوبر
8165942	17%	48034953	نوفمبر
5862241	17%	34483768	ديسمبر
33768697		المجموع	
8179764		25% الغرامة	
40898821		المجموع الكلي	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

يطلب من مسيري الشركة تبرير المبالغ المعفاة من الرسم عن القينة المضافة و كذى تبرير الرسم المحسوم من القيمة المضافة عن المشتريات

- من خلال الفواتير المتعلقة بالشراء الى إحضارها المكلف تبين وجود مايلي :

❖ فاتورة رقم 2016/17 : المورد (س) ب : 120000 خارج الرسم تم تسديدها نقدا.

❖ فاتورة رقم 2016/185 : بإسم مدير الشركة المتعلقة بتسديد فاتورة الهاتف ب : 150000 خارج الرسم.

❖ فاتورة رقم 2015/95 : المورد (ص) تم إدراجها في سنة 2016 و تم حسمها من القيمة المضافة في نفس

السنة.

جدول رقم 02-08: المشتريات الغير مبررة TVA achats

المبلغ	معدل TVA	CA	رقم الفاتورة
20400	17%	120000	FN°:17
25500	17%	150000	FN°:185
30600	17%	180000	FN°:95
76500	المجموع		
19125	الغرامة 25%		
95625	المجموع الكلي		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

- تم التسوية طبق للمادة 23 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المتماثلة بما أن العقوبة تم فرضها عن طريق المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المتماثلة .
- بعد الإطلاع على اليومية المشتريات لسنة 2016 تبين ما يلي :
- ❖ وجود فواتير غير مدرجة في يومية المشتريات (مشتريات غير مصرحة) بمبلغ : 1825750 دج خارج الرسم
- ❖ فاتورة كراء محل بمبلغ : 220000 دج (درج في الربح)
- ❖ فاتورة للمورد (ع) رقم 2016/97 بمبلغ : 120000 دج خارج الرسم تتعلق بمستلزمات بناء الواح (تدرج في الربح) .

جدول رقم 02-09: جدول تعديل النتيجة

المبلغ	معدل TVA	CA	فواتير
310378	17%	1825750	فواتير غير مدرجة
37400	17%	220000	فاتورة الكراء محل
204000	17%	1200000	فاتورة رقم للمورد (ع)
551778	المجموع		
137944,5	الغرامة 25%		
689722,5	المجموع الكلي		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

- تسوية المشتريات غير مصرح بها :
- ❖ رقم الاعمال المخفي = $1.2 * 1825750 = 2190900$ دج

❖ الربح الصافي = 2190900 * 15% = 328635 دج

جدول رقم 02-10: المشتريات الغير مصرح بها

المبلغ	معدل	اساس الخاضع	تعيين
372453	17%	2190900	TVA
93113,25	25%	372453	الغرامة
465566,25			المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

جدول رقم 02-11: رسم على النشاط المهني TAP

المبلغ	معدل	اساس الخاضع	التعيين
43818	2%	2190900	TAP
10954,5	25%	43818	الغرامة
54772,5			المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

جدول رقم 02-12: حساب النتائج TCR

Immobilisation incorporelle (الوسائل المعنوية)	10 383 203
Immobilisation corporeles (الوسائل المادية)	558 970 501
Batiments(المباني)	104 787 759
Autres immobilisations corporilles(الوسائل المادية اخرى)	327 477 561
Immobilisations financieres	1 045 324 952
Clients (الزبائن)	1 139 878 745
Trésorerie (الخزينة)	299 398 834
Prestations de services (رقم الاعمال)	1 455 726 649
Production stochée ou déstochée (انتاج مخزن او غ مخزن)	1 144 183
Production de l'exercice (انتاج الدورة)	1 454 582 465

Autres approvisionnement (تحددات اخرى)	47 663 188
Achats études et de prestations services (خدمات دراسات)	4 906 630
Autres consommations (استهلاكات أخرى)	9 110 695
Locations (مصارييف الكراء)	36 373 305
Entretien réparations (مصارييف الصيانة و الاصلاح)	8 599 641
Primes d'assurances (مصارييف التأمين)	11 873 292
Rémunération d'intermédiaires et honoraires (مكافآت و عمولات مدفوعة)	3 745 187
Publicité (مصارييف الاشهار)	1 551 720
Déplacements missions (مصارييف المهمات و الثقلات)	146758035
Autres services (خدمات أخرى)	14 858 688
Charges de personnel (مصارييف المستخدمين)	75 620 984
Impôts et taxes et versements assimilés (ضرائب و رسوم مسترجعة)	31 493 429
Autres produits opérationnels (منتجات أخرى عملاتية)	23 395 978
Autres charges opérationnelles (مصارييف أخرى عملاتية)	12 486 751
Dotations aux amortissements (اهتلاكات)	135 764 532
Provisions (مؤونات)	91 018 124
Reprise sur pertes de valeur et provisions (استرجاع المؤونات)	49 126 368
Produits financiers (انتاج مالي)	6 016 822
Charges financiers (مصارييف مالية)	21 463
Impôts exigibles sur résultats (الضرائب المستحقة على النتيجة)	5 678 321
Impôts différés (variations) sur résultats (التغير في الضريبة)	1 033 129
Résultat net de l'exercices (النتيجة الصافية للنشاط)	7 114 771 134

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

- تم إدراج الضرائب على أرباح الشركات كتكلفة تخم من رقم الاعمال المحقق ضف الى ذلك التغيير في الضريبة كمنتوج مضاف الى رقم الاعمال بمبلغ : 56787321دج

- بالنسبة لمصاريف التحديدات الاخرى تم تبرير مبلغ قدره 38551153 دج
- اما بالنسبة للاستهلاكات الاخرى لم نجد بعض الفواتير المقيدة في اليومية و ليس لها اثر على ارض الواقع بمبلغ اجمالي و قدره 610500 دج وهي اجمالي 7 فواتير كالتالي :
- ❖ فاتورة 2016/04 ب 49000 دج
- ❖ فاتورة 2016/21 ب 91000 دج
- ❖ فاتورة 2016/31 ب 97000 دج
- ❖ فاتورة 2016/64 ب 99120 دج
- ❖ فاتورة 2016/88 ب 98880 دج
- ❖ فاتورة 2016/99 ب 81500 دج
- بالنسبة لمصاريف الكراء الشركة رقم العتاد الذي تملكه الا ان مبلغ الكراء المدرج في الميزانية يعتبر مبالغ فيه و بعد عملية التدقيق إتضح ان 20 % هذه المصاريف الغير مبررة
- بالنسبة لمصاريف الخدمات أخرى لوحظ إدراج مصاريف غير متعلقة بنشاط المؤسسة :
- ❖ مصاريف تسديد خدمات البناء بمبلغ 1500000 دج
- ❖ مصاريف الانترنت لا تتعلق بالمؤسسة بمبلغ 850000 دج
- ❖ مصاريف البنزين و المازوت (وجود أصول بإسم اخاص طبيعية) بمبلغ 623000 دج
- بالنسبة للمؤونات وجود مؤونات غير مبررة خاصة بعض الزبائن غير مصنفيين بالزبائن المعدومين بمبلغ 2118124 دج

جدول رقم 02-13: الإستردادات

المبلغ	الفاتورة	رقم
150000	فاتورة هاتف مدير الشركة	1
220000	فاتورة الكراء	2
1200000	فاتورة المورد (ع)	3
9112035	مصاريف التحديدات الأخرى	4
	إستهلاكات أخرى :	5

49000	فاتورة 04/2016	
94000	فاتورة 16/2016	
91000	فاتورة 21/2016	
97000	فاتورة 31/2016	
99120	فاتورة 64/2016	
98880	فاتورة 77/2016	
81500	فاتورة 99/2016	
7274661	مصاريف الكراء 20%	6
	مصاريف تسديدات أخرى :	7
1500000	مصاريف تسديد خدمات بناء	
850000	مصاريف الانترنت	
623000	مصاريف البنزين و المازوت	
2118124	المؤونات	8
56787321	الضرائب على أرباح الشركات	9
80445641	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية
- النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + الإستردادات - التخفيضات

$$237613956 = 5610356 - 164932891 + 78291421 = \text{النتيجة الجبائية}$$

الفارق = مجموع الإستردادات - مجموع التخفيضات

$$5610356 - 78291421 =$$

$$72681065 =$$

جدول رقم 02-14: الضريبة على أرباح الشركات IBS

المبلغ	معدل	اساس الخاضع	تعيين
18908540,56	26%	72725156	IBS
4727135,25	25%	18908541	الغرامة
23635675,81		المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

جدول رقم 02-15: الدخل الإجمالي IRG

المبلغ	معدل	اساس الخاضع	تعيين
53816615		فارق-IBS	IRG
5381661,5	10%	53816615	اقتطاع
1345415,5	25%	5381662	الغرامة
6727077		المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

سنة 2017 :

من خلال CA المحصل سنة 2017 تبين وجود رقم الأعمال إجمالي :

من خلال التدقيق في التصريحات الجبائية المودعة من طرف الشركة :

❖ الثبیت في قائمة الحسومات إتضح وجود فاتورتين تم حسم TVA/ACHATS لا تتناسب مع ما حدده القانون الجبائي :

1. سيارة سياحية فاتورة رقم 16(F:/401/2017) قيمة TVA بمبلغ :329528 دج

2. فاتورة رقم 2017/01 مؤرخة في 2017/02/16 بمبلغ : 1806287 دج

- عند التدقيق في جدول الرسم على النشاط المهني و وثيقة التصريحات الجبائية 29: D وثيقة

التصريحات الجبائية) تم وجود إختلاف في مجموع CD بفارق : 415534423 دج

❖ مجموع CA المصرح في جدول الرسم على النشاط المهني : 1484082891 دج

❖ مجموعCAالمصرح به في D10 : 1068548468 دج

❖ الفارق في D29 : 415534423 دج

- و اذا علمت ان رصيد آخر المدة للمشتريات 104715442 دج .

- و مشتريات الدورة 51600558 دج

جدول رقم 02-16: رقم الأعمال المعفي

Exonéré	الأشهر
18157384	جانفي
206748000	فيفري
102398000	مارس
32585460	أفريل
28214100	ماي
9817000	جوان
18189138	جويلية
27117500	أوت
15485500	سبتمبر
7625720	أكتوبر
24000944	نوفمبر
17164600	ديسمبر
507503346	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

جدول رقم 02-17: رسم على القيمة المضافة TVA

المبلغ	معدل	اساس الخاضع	تعيين
78951540	19%	415534423	TVA
19737885	25%	78951540	الغرامة
98689425			المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

جدول رقم 02-18: رسم على نشاط المهني TAP

المبلغ	معدل	اساس الخاضع	التعيين
8310688	2%	415534423	TAP
2077672	25%	8310688	الغرامة
10388360			المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

جدول رقم 02-19: حساب النتائج TCR

Autres approvisionnements	63744779
Autres consommations	9625249
Locations	47607232
Entretien,réparationset maintenance	8211118
Publicité	1256600
Déplacements, missions et réceptions	144530711
Autres services	15516954
Provisions	1040311542
Impots exigibles sue résultats	62402915
Impotsdéfférés(variations) sur résultats	40343548
Resultats net de l'exercice	215037832

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

من خلال تفحص يومية المشتريات تبين وجود فواتير مسجلة في اليومية غير مثبتة بالوثائق "وهمية" :

❖ فاتورة رقم 2017/18 للمورد (Y) بمبلغ : 220000 دج (HT)

❖ فاتورة رقم 2017/37 للمورد (D) بمبلغ : 187500 دج (HT)

❖ فاتورة رقم 2017/87 للمورد (E) بمبلغ : 143500 دج (HT)

وجود فواتير غير مصرح بها كالتالي :

❖ فاتورة رقم 2017/19 للمورد (F) بمبلغ : 170000 دج

❖ فاتورة رقم 2017 /122 للمورد (L) بمبلغ : 500000 دج

❖ فاتورة رقم 2017/19 للمورد (X) بمبلغ : 738700 دج

جدول رقم 02-20: التسوية رسم على القيمة المضافة TVA

المبلغ	معدل	مبلغ CA	رقم الفاتورة
329528,02	19%	1734358	فاتورة رقم 16 / 401/2017 (سيارة سياحية)
343195	19%	1806287	فاتورة رقم 01/2017
672723			المجموع
168181	25%		الغرامة
840903			المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

جدول رقم 02-21: رسم على القيمة المضافة TVA

المبلغ	معدل	مبلغ CA	رقم الفاتورة
41800	19%	220000	فاتورة رقم 18 للمورد (y)
35625	19%	187500	فاتورة رقم 37 للمورد (D)
272650	19%	1435000	فاتورة 87 للمورد €
350075	المجموع		
87519	25%	الغرامة	
437594	المجموع الكلي		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

جدول رقم 02-22: رسم على القيمة المضافة TVA

المبلغ	معدل	مبلغ CA	رقم الفاتورة
32300	19%	170000	فاتورة رقم 19 للمورد (F)
95000	19%	500000	فاتورة رقم 122 للمورد (L)
140353	19%	738700	فاتورة 99 للمورد (X)
267653	المجموع		
66913	25%	الغرامة	
334566	المجموع الكلي		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

- من خلال الوثائق المودعة في عملية الدقيق تبين ما يلي :
- 1. تحديدات أخرى لم نجد فواتير تتطابق مع المبلغ المصرح به حيث كان مجموع هذه الفواتير غير مبررة بمبلغ 3944789 دج
- 2. بالنسبة للإستهلاكات أخرى تبين وجود خطأ حسابي في إدراج هذه المصاريف حيث بعد عملية المقاربة بين الوثائق و اليومية و الكشف البنكي تبين ان المجموع المصاريف الاستهلاكات الأخرى هو 10000000 دج
- 3. بالنسبة لمصاريف الكراء تم تبريرهم كليا
- 4. مصاريف الصيانة و الإصلاح وجود فواتير تتعلق بمصاريف الصيانة و الإصلاح للسيارات السياحية بنسبة 37% من المبلغ المصرح به
- 5. أما مصاريف الإشهار فهي مثبتت وفق الفواتير المودعة

6. بالنسبة لمصاريف المهمات و التنقلات وجود مهمات لا تتعلق بنشاط المؤسسة (سفریات خارج الوطن) بمبلغ 38750511 دج
7. بالنسبة للمؤونات وجود مؤونات زبائن غير مبررة لزبائن مشكوك فيهم و غير مصنفيين في المحكمة على انهم زبائن معدومين بمبلغ 7503942 دج
8. أما بالنسبة الى الضريبة على الارباح الشركات فتم إدراجها كتكلفة في النتيجة المحاسبية بمبلغ 62402915 دج
9. مؤونات غير قابلة للخصم ب184704924 دج
10. إهتلاكات غير قابلة للخصم 3831747 دج
11. تم إدراج عقوبات التأخير ب 110151 دج
12. إستردادات أخرى ب24822845 دج
13. ناقص قيمة التنازل على الاصول ب4555656 دج
14. تخفيضات أخرى 206000000 دج

جدول رقم 02-23: الاستردادات

المبلغ	تعيين	رقم
3944789	تحديدات أخرى	1
3038114	مصاريف الصيانة و الاصلاح	2
38750511	مصاريف المهمات و التنقلات	3
7503942	المؤونات	4
62402915	ضرائب على الارباح	5
184707924	مؤونات غير قابلة للخصم	6
3831747	اهتلاكات غير قابلة للخصم	7
24822845	استردادات أخرى	8
110151	عقوبات تأخير	9
329112938	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + إستردادات - تخفيضات

$$(4555656+206000000+374751)-329112938+ 215037832=$$

$$210930407 -329112938+215037832 =$$

$$333220363 =$$

الفرق بين مجموع استردادات و مجموع التخفيضات

$$210930407-391515853=$$

$$118181531 =$$

جدول رقم 02-24: الضريبة على أرباح الشركات IBS

المبلغ	المعدل	أساس الخاضع	التعيين
30727458	26%	118182531	IBS
7681865	25%	30727458	الغرامة
38409323		المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

جدول رقم 02-25: دخل الإجمالي IRG

المبلغ	المعدل	أساس الخاضع	التعيين
87455073		الفارق-IBS	(الأساس الخاضع) IRG
13118261	15%	87455073	الاقتطاع
3279565	25%	13118261	الغرامة
16397826		المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

جدول رقم 02-26: رسم على القيمة المضافة المسترجعة

المبلغ	معدل	CA	التعيين
71202,69	19%	374751	استهلاكات أخرى
749509,91	19%	3944789	تحديدات أخرى
577241,66	19%	3038114	الصيانة و الإصلاح
1397954,26		المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

$$TVA \text{ الواجبة الدفع} = 9868942 - 1397955 = 97291470$$

سنة 2018 :

جدول رقم 02-27: الرسم على النشاط المهني TAP

TAP	CA	الأشهر
2157623	107881173	جانفي
614662	30733098	فيفري
897843	44892149	مارس
370079	18503942	أفريل
1584251	79212555	ماي
742041	37102054	جوان
1089457	54472842	جويلية
357239	17861962	أوت
275387	13769348	سبتمبر
1639008	81950405	أكتوبر
452772	22638591	نوفمبر
537029	26851431	ديسمبر
10717391	535869550	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

جدول رقم 02-28: الرسم على القيمة المضافة TVA

TVA sur ventes	Total CA	Exonéré	TN	Mois
5973576	80150260	48710386	31439874	جانفي
4656460	34362321	9854638	24505683	فيفري
3089531	24423087	8162400	16260687	مارس
2109804	36846800	25742569	11104231	أفريل
2662173	25889036	11877600	14011436	ماي
4200916	26701684	4591600	22110084	جوان
5070944	51544177	24855000	26689177	جويلية
2838786	17011680	2070700	14940980	أوت
2181330	13565683	2085000	11480683	سبتمبر
8102593	89766438	47121210	42645228	أكتوبر
5923967	35561773	4383000	31178773	نوفمبر
5348433	30339420	2189771	28149649	ديسمبر
52158513	466162359	191643874	274516485	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

جدول رقم 02-29: رسم على القيمة المضافة غير مبررة

المبلغ	معدل TVA	Exonéré	الأشهر
9254973	19%	48710386	جانفي
1872381	19%	9854638	فيفري
1550856	19%	8162400	مارس
4891088	19%	25742569	أفريل
2256744	19%	11877600	ماي
872404	19%	4591600	جوان
4722450	19%	24855000	جويلية
393433	19%	2070700	أوت
396150	19%	2085000	سبتمبر
8953030	19%	47121210	أكتوبر
832770	19%	4383000	نوفمبر
416056	19%	2189771	ديسمبر
36412336	19%	191643874	المجموع
9103084	الغرامة 25%		
45515420	المجموع الكلي		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

جدول رقم 02-30: حساب النتائج TCR

Prestation de services	1509573470
Production stockée ou déstockée	356400
Production de l'exercice	1509929871
Autres approvisionnements	55418748
Achat études et de prestations de services	3558400
Autres consommations	13921415
Locations	45994519
Entretien Réparation et maintenance	10913606
Primes d'assurances	5377677
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	4110474
Publicité	3593244
Déplacements,missions et réceptions	137152731
Autres charges opérations	545793
Provision	153720845
Reprise sur perts de valeur et provision	57683876
impôts exigibles sur résultats	56885868
impôts differes(variations)sur résultats	4952300
Résultats Net de l'exercice	3573689237

مصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

جدول رقم 02-31: حركة المخزون

Rubrique	Solde de début d'exercice	Mouvement de la période		Solde de fin d'exercice
		Débit	Crédit	
Autres	22576631	52537424	55455108	89658948
Encourdeprodu	1545300	1901700	1545300	1901700
Stocks à l'extérieur	0	1100160	1100160	0
Total	24121931	55539284	58100568	91560648

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

جدول رقم 02-32: تحديد النتائج

Résultat Net de l'exercice /Bénéfice (1	162749663
Provisions non déductibles	37153187
amortissements non déductibles	321940
Impôt exigible sur le résultat	65885868
Impôt différé (variation) (تخفيض)	4952300
Amendes et pénalités	12000
Autres réintégrations(*)	128544826
Total des réintégrations (2	269857521
Autres déductions (*)	179200000
Total des déductions (3) (إجمالي التخفيضات)	179200000
Résultat fiscal/Bénéfice (4	253407184

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

من خلال الاطلاع على يومية المشتريات و يومية الصندوق تبين وجود فواتير تتجاوز 100000 دج و مسددة نقدا :

- ❖ فاتورة رقم 2018/19 مؤرخة في 2018/05/07 للمورد (س) بمبلغ :137000 دج(HT)
- ❖ فاتورة رقم 2018/37 مؤرخة في 2018/06/06 للمورد (ع) بمبلغ :178000 دج(HT)
- ❖ فاتورة رقم 2017/49 مؤرخة في 2017/06 بمبلغ :120000 دج(HT)
- بالنسبة للتحديدات الأخرى تبين وجود فواتير لمتهربين جبائين كالتالي :
- ❖ فاتورة رقم 2018/19 المتهرب الجبائي (هـ) بمبلغ :137000 دج(HT)
- ❖ فاتورة رقم 2018/48 المتهرب الجبائي (ع) بمبلغ : 137500 دج(HT)
- ❖ فاتورة رقم 2018/69 المتهرب الجبائي (ص) بمبلغ : 297350 دج(HT)

- من خلال الوثائق المقدمة لتبرير مصاريف الإشهار إتضح أن الشرمة قامت خبة لجمعية خيرية بمبلغ :1993243 دج

- أما بالنسبة لمصاريف المهمات والتنقلات حسب الوثائق المقدمة و كذلك العتاد الذي تملكه الشركة يتضح انه مبالغ فيه حسب السلطة التقديرية للمدقق و ذلك كون مهمات لا تتعلق بنشاط الشركة بنسبة 27 % .
- أما بالنسبة للمؤونات التي تم التصريح بها تضمنت مؤونات تتعلق بالزبائن غير مبررة كون هذا الزبائن غير مشكوك فيهم :

- ❖ الزبون (س) بمبلغ : 5320000 دج
- ❖ الزبون (س) بمبلغ : 5320000 دج
- ❖ الزبون (س) بمبلغ : 5320000 دج

جدول رقم 02-33: تسوية رسم على القيمة المضافة

رقم	التعيين	مبلغ فاتورة	معدل	المبلغ
1	فاتورة رقم 19/2018 للمورد(س)	137000	19%	26030
2	فاتورة رقم 37/2018 للمورد (ع)	178000	19%	33820
3	فاتورة رقم 49/2017	120000	19%	22800
4	فاتورة رقم 19/2018 للمتهرب (هـ)	250000	19%	47500
5	فاتورة رقم 48/2018 للمتهرب (ع)	137500	19%	26125
6	فاتورة رقم 69/2018 للمتهرب (ص)	297350	19%	56497
212771	مجموع TVA المسترجعة			
53193	الغرامة 25%			
265964	المجموع الكلي			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

جدول رقم 02-34: الاستردادات

الرقم	التعيين	المبلغ
1	فاتورة رقم 49/2017 مؤرخة في 20/06/2017	120000
2	هبة لجمعية خيرية	993243
3	مصاريف المهملات و التنقلات	37031237
4	المؤونات:	
	الزبون (م)	5320000
	الزبون (أ)	7850000
5	الضرائب على أرباح الشركات	56885868
6	جدول تحديد النتيجة الجبائية	274809821
	مجموع استردادات	383010169

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر -غرداية

$$\begin{aligned} & \text{النتيجة الجبائية} = \text{النتيجة المحاسبية} + \text{استردادات} - \text{تخفيضات} \\ & 162749663 + 3864447119 - (179200000 - 4952300) = \\ & 184152300 - 386444719 + 162749663 = \\ & 365042082 \text{ دج} = \\ & \text{الفارق} = \text{استردادات} - \text{تخفيضات} \\ & 386444719 - 184152300 = \\ & 202292419 = \end{aligned}$$

جدول رقم 02-35: الضريبة على أرباح الشركات IBS

المبلغ	المعدل	أساس الخاضع	التعيين
52596029	26%	202292419	IBS
13149007	25%	52596029	الغرامة
65745036		المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

جدول رقم 02-36: الدخل الإجمالي IRG

المبلغ	المعدل	أساس الخاضع	التعيين
149696390		الفارق-IBS	IRG(الأساس الخاضع)
22454459	15%	149696390	الاقتطاع
5613615	25%	22454459	الغرامة
28068073		المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

سنة 2015:

بعدها قامت الشركة بتبرير مصاريف المستخدمين لثلاثي الرابع و الذي مبلغه : 1134000 دج

جدول رقم 02-37: الاستردادات

الرقم	التعيين	المبلغ
1	مواد أولية	33850000
2	استهلاكات أخرى : _فاتورة 07/2015 للمورد (س) _فاتورة 12/2015 للمورد (ع) _فاتورة مدرجة مرتين 2014	58000 42000 120000
3	مصاريف الكراء	2600000
4	خدمات أخرى	2139512
مجموع الاستردادات		38809512

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

جدول رقم 02-38: الضريبة على أرباح الشركات IBS

التعيين	أساس الخاضع	معدل	المبلغ
IBS	38809512	26%	10090473
الغرامة	10090473	25%	2522618
المجموع			12613091

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

جدول رقم 02-39: الدخل الإجمالي IRG

المبلغ	المعدل	أساس الخاضع	التعيين
28719039		الفارق-IBS	IRG
2871904	10%	28719039	اقتطاع
717976	25%	2871904	الغرامة
3589880		المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

سنة 2016 :

الشركة قامت بإحضار شهادة إعفاء مبالغ المعفاة و هي :

جدول رقم 02-40: رقم الأعمال المعفى

المبلغ	المعدل	CA	الأشهر
1049640	17%	6174352	جانفي
5719142	17%	33642011	مارس
1893775	17%	11139850	أفريل
2263934	17%	13317260	ماي
3119279	17%	18348700	أكتوبر
8165942	17%	48034953	نوفمبر
5862240	17%	34483768	ديسمبر
28073952	17%	165140894	المجموع
7018488		الغرامة 25%	
35092440		مجموع الكلي	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

- و بعد التدقيق تم تبرير فاتورة المورد (ع) رقم 2016/27 بمبلغ: 1200000 دج

جدول رقم 02-41: الفواتير غير المدرجة

التعيين	CA	المعدل	المبلغ
فواتير غير مدرجة	1825750	17%	310378
فاتورة كراء المحل	220000	17%	37400
المجموع	2045750	17%	347778
الغرامة	347778	25%	86945
المجموع الكلي			434722

- المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية
- بعد ذلك تم تبرير مصاريف استهلاكات أخرى الخاصة بثلاثة فواتير فقط (فاتورة رقم 21 و 31 و 64 2017) بمبلغ إجمالي : 287120 دج
 - و كذلك تم تبرير مصاريف البنزين و المازوت بمبلغ : 623000 دج
 - وتبرير فاتورة المورد (ع) رقم 2017/97 بمبلغ : 120000 دج
- و بعدما تم تبرير كل هذه الفواتير نقون بالتسوية الازمة :

جدول رقم 02-42: الاستردادات

الرقم	التعيين	المبلغ
1	فاتورة هاتف مدير الشركة	150000
2	فاتورة كراء	220000
3	مصاريف التحديدات أخرى	9112035
4	إستهلاكات أخرى: _ فاتورة رقم 04/2016 _ فاتورة رقم 16/2016 _ فاتورة رقم 77/2016 _ فاتورة رقم 99/2016	4900 94000 98880 81500
5	مصاريف الكراء(20%)	7274661
6	مصاريف تسديدات أخرى: _ مصاريف تسديد خدمات البناء _ مصاريف الأنترنت	1500000 850000
7	المؤونات	2118124
8	الضرائب على أرباح الشركات	56787321
مجموع إستردادات		78291421

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + إستردادات - تخفيضات

$$5610356 - 78335512 + 164932891 =$$

$$= 237658047 \text{ دج}$$

الفارق = الاستردادات - التخفيضات

$$5610356 - 78335512 =$$

$$= 72725156$$

جدول رقم 02-43: الضريبة على أرباح الشركات IBS

المبلغ	المعدل	أساس الخاضع	التعيين
18908541	26%	72725156	IBS
4727135	25%	18908541	الغرامة
23635676	المجموع		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

جدول رقم 02-44: الدخل الإجمالي IBS

المبلغ	المعدل	أساس الخاضع	التعيين
53816615		الفارق-IBS	IRG
5381662	10%	53816615	اقتطاع
1345416	25%	5381662	الغرامة
6727077	المجموع		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

سنة 2017 :

تم تبرير الفارق في رقم الأعمال حيث الشركة لها فروع في ولاية ورقلة و أدرار و البيض حيث تم

إحضار وثائق G50 A.

المبالغ المعفاة الغير مبررة :

جدول رقم 02-45: المبالغ المعفاة الغير مبررة

المبلغ	المعدل	CA	الأشهر
3449903	19%	18157384	جانفي
39282120	19%	206748000	فيفري
1945562	19%	10239800	مارس
6191238	19%	32585460	أفريل
5360679	19%	28214100	ماي
3455936	19%	18189138	جويلية
5152325	19%	27117500	أوت
2942245	19%	15485500	سبتمبر
4560179	19%	24000944	نوفمبر
3261274	19%	17164600	ديسمبر
75601461	19%	397902426	المجموع
18900365	الغرامة 25%		
94501826	المجموع الكلي		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

وفي الأخير تم تبرير المؤونات المتعلقة بالزبائن المعدومين بمبلغ : 7503942 دج

جدول رقم 02-46: الاستردادات

الرقم	التعيين	المبلغ
1	تحديدات أخرى	3944789
2	مصارييف الصيانة و الاصلاح	3038114
3	مصارييف المهمات و التنقلات	38750511
4	الضرائب على أرباح الشركات	62402915
5	مؤونات غير قابلة للخصم	184707924
6	إهتلاكات غير قابلة للخصم	3831747
7	استردادات أخرى	24822845
8	عقوبات التأخير	110151
مجموع استردادات		321608996

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

$$\text{النتيجة الجبائية} = 210930407 - 231608996 + 215037832 =$$

$$325716421 =$$

$$\text{الفارق} = 210930407 - 321608996 =$$

$$= 110678589 \text{ دج}$$

جدول رقم 02-47: الضريبة على أرباح الشركات IBS

التعيين	أساس الخاضع	المعدل	المبلغ
IBS	110678589	26%	28776433
الغرامة	28776433	25%	7194108
المجموع			35970541

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

جدول رقم 02-48: الدخل الإجمالي IRG

المبلغ	المعدل	أساس الخاضع	التعيين
81902156		الفارق-IBS	IRG
12285323	15%	81902156	الاقتطاع من المصدر
3071331	25%		الغرامة
15356654		المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

سنة 2018:

بعد الإطلاع على قائمة الأعباء المتهربين إتضح أنه تم سحب أسماءهم من هذه القائمة .

جدول رقم 02-49: الرسم على القيمة المضافة المبررة

المبلغ	المعدل	CA	الأشهر
9254974	19%	48710386	جانفي
1555856	19%	8162400	مارس
4891088	19%	25742569	أفريل
2256744	19%	11877600	ماي
4722450	19%	24855000	جويلية
8953030	19%	47121210	أكتوبر
31634142	19%	166469165	المجموع
7908536		الغرامة 25%	
39542678		المجموع الكلي	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

وبعد فحص التحديدات الأخرى تم تبريرها و التي تمثل المتهربين الجبائين وتم تبرير المؤونات إلى الزبون (ب).

جدول رقم 02-50: الإستردادات

المبلغ	التعيين	الرقم
120000	فاتورة رقم 49/2017 مؤرخة في 20/06/2017	1
993243	هبة لجمعية خيرية	2
37031237	مصاريف المهملات و التنقلات	3
5320000	المؤونات: _الزبون (م)	4
7850000	_الزبون (أ)	
56885868	الضرائب على أرباح الشركات	5
274809821	جدول تحديد النتيجة الجبائية	6
383010169	مجموع إستردادات	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

$$184152300 - 383010169 + 162749663 = \text{النتيجة الجبائية}$$

$$361607532 =$$

$$184152300 - 383010169 = \text{الفارق}$$

$$198857869 =$$

جدول رقم 02-51: الضريبة على أرباح الشركات IBS

المبلغ	المعدل	أساس الخاضع	التعيين
51703046	26%	198857869	IBS
12925762	25%	51703046	الغرامة
64628807		المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

جدول رقم 02-52: الدخل الإجمالي IRG

المبلغ	المعدل	أساس الخاضع	التعيين
193687523		الفارق-IBS	IRG
29053128	15%	193687523	الإقتطاع
7263282	25%		الغرامة
36316410		المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

جدول رقم 02-53: الجدول التلخيصي لمجمل الحقوق والغرامات

المجموع	العقوبات		مبلغ الحقوق المتملص منه	الحقوق المستحقة		المعدل	المبلغ المتهرب منه	الأساس الخاضع	الأساس المصرح به	سنة الإخضاع	طبيعة
	المبلغ	المعدل		الأساس الخاضع	الأساس المصرح به						
12613091	2522618	25%	10090473	12167974	2077501	26%	38809512	46799901	7990389	2015	IBS
3589880	717976	25%	2871904	3463193	591289	10%	28719039	34631927	5912888	2015	IRG
35092440	7018488	25%	28073952	28073952	-	17%	165140394	165140394	-	2016	TVA
434723	86945	25%	347778	347778	-	17%	2045750	2045750	-	2016	TVA
25459044	5091809	25%	20367235	63249787	42882552	26%	78335521	243268412	164932891	2016	IBS
7246036	1449207	25%	5796829	18001863	12205034	10%	57968286	180018625	122050339	2016	IRG
94501826	18900365	25%	75601461	75601461	-	19%	397902426	397902426	-	2017	TVA
104522924	20904585	25%	83618339	139528175	55909836	26%	321608996	536646828	215037832	2017	IBS
44623249	8924650	25%	35698599	59567798	23869199	15%	237990657	397118653	159127996	2017	IRG
39536426	7907285	25%	31629141	31629141	-	19%	166469165	166469165	-	2018	TVA
124478305	24895661	25%	99582644	141897556	42314912	26%	383110169	545759832	162749663	2018	IBS
73466025	14693205	25%	58772820	60579341	18065213	15%	283427525	403862276	120434751	2018	IRG
565563969	113112794		452451175	634108019	197915536		2161527440	3119664189			TOTAL

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

الفرع الثاني: تحليل نتائج دراسة الحالة.

بعد القيام بدراسة التطبيقية تبين لنا من خلالها الصلاحيات المخولة لمفتشية الضرائب التي تمكنها أن تطلب من المكلف بإعطائها بعض المعلومات حول التصريحات المقدمة و يكون الطلب بشكل شفوي بإحضار شهادة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فإذا لم يقدّم المكلف بإحضار شهادة الإعفاء يتم إخضاعه للرسم على القيمة المضافة او يكون الطلب بشكل كتابي كإرسال وثيقة التسوية الأولية (C4) حيث تم منحه 40 يوم كأجل من تاريخ إستلامه للرد على لمعلومات المطلوبة . إن جودة التصريحات تعتمد على المخرجات المحاسبية وبعد الإطلاع على الدفاتر المحاسبية (اليومية) تبين وجود فواتير غير مدرجة تمت التسوية طبق للمادة 23 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة و قرص عقوبات من المادة 193 من نفس القانون.

يتوجب على المكلف بالضريبة الخاضع للنظام الربح الحقيقي إيداع التصريح السنوي (G04) مرفقا بالميزانية التفصيلية لإدارة الضرائب التابع لها مقره الرئيسي قبل 30 افريل في السنة كأخر أجل للإيداع التصريح , تم إدراج الضريبة على الأرباح الشركات كتكلفة تخصم من رقم الأعمال و إدراج التغيير في الضريبة كمنتوج مضاف الى رقم الأعمال.

من خلال التدقيق في التصريحات الجبائية المودعة من طرف الشركة التثبيت في قائمة الحسومات اتضح وجود فاتوريتين تم حسم TVA / ACHATS لا تتناسب من القانون الجبائي و في التدقيق في جدول الرسم على النشاط المهني (G04). و وثيقة التصريحات الجبائية (D29) وجود إختلاف في مجموع رقم الاعمال.

فمن خلال دراستنا وتحليلنا للمنهج المتبع في دور التدقيق الجبائي وتحسين جودة التصريحات الجبائية وبعد التريص الذي قمنا به حول دراسة حالة المؤسسة توصلنا إلى بعض النتائج منها:

- جودة التصريحات الجبائية تعتمد على المخرجات المحاسبية التي بدورها تعتمد على المخرجات الجبائية.
- طلب المعلومات و الإجراءات التي تتم على مستوى المفتشية و يكون طلب المعلومات على التصريحات الجبائية المقدمة شفويا او كتابيا.
- بعد عدم رد المكلف عن طلب المعلومات ترفع بشكل كتابيا الملاحظات في أجل 30 يوم من تسلم الطلب.
- الدور الاساسي للتدقيق الجبائي في تحسين لتصريحات الجبائية يعتمد على تحديد النقائص وإستخراجها و تحديد الفوارق بطلب المعلومات و التوضيحات من المكلف من اجل التسوية.

- في حالة وجود خروقات كبرى و صعوبة تحديد الاساس الضريبي المتهرب أو وجود تهرب ضريبي يقترح و يقدم الملف الجبائي الموضوع في المفتشية إلى الرقابة الجبائية المعمقة على مستوى أعلى نيابة المديرية الجهوية للرقابة الجبائية و على مستوى المصالح الجهوية للأبحاث والمراجعات.

خلاصة:

من خلال هذا الطرح فان مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية تسهر على احترام وتطبيق التشريع الجبائي، من خلال نظام متكامل من الاجراءات والقواعد الجبائية، حيث تقوم بتكوين الملف الجبائي لكل شخص طبيعي أو معنوي بعد إيداع ملفهم الجبائي لدى المفتشية التابعة للمنطقة التي سيزولون فيها نشاطهم، ثم تقوم بإخضاع المكلف لنظام جبائي معين وذلك حسب طبيعة النشاط ورقم الأعمال.

الملفات التي تخضع للنظام الجزافي تغرم وفق عدة معايير من بينها نوعية النشاط، المنطقة التي يتواجد المحل التجاري، بالإضافة الى الدوريات التي يقوم أعوان الضرائب للقيام بمحاضر معاينة بغية تقييم رقم الأعمال، أما الملفات التي تخضع للنظام الحقيقي فهي تقوم على أساس مسك محاسبي منتظم وتخضع آليا التدقيق الجبائي وذلك عن طريق المقارنة بين تصريحات المكلف والمعلومات الموجودة لدى المصلحة، فإذا كان هناك تطابق وتوافق بين ما هو مصرح به وما تملك المفتشية من معلومات فبالتالي لا تكون التسوية، أما إذا كان هناك انحرافات وفوارق فنقوم المفتشية بتبليغ المكلف كي يقوم بالتبريرات اللازمة لذلك ، وفي حالة وجود تبريرات قانونية تقوم المصلحة بالتسوية اللازمة.

خاتمة

خاتمة:

انطلاقاً من دراستنا لمساهمة التدقيق الجبائي في الالتزام بالتصريحات الجبائية مع دراسة تطبيقية خاصة بمفتشية الضرائب، إذ يعد التدقيق الجبائي من جانب الإدارة الضريبية من أهم الوسائل لمكافحة التصرفات السلبية الصادرة من المكلفين، ويتوقف نجاح هذه العملية عموماً على الوسائل المادية والكفاءات البشرية في المجال المحاسبي والقانوني، والتي تملك مهارات عالية تمكنها من اكتشاف الأخطاء والتلاعبات من جانب المكلفين بالضريبة في الوقت المناسب وبالسرية المطلوبة، مع تطبيق الإجراءات اللازمة والعقوبات الردعية التي تجعل المخالفة من قبل المكلف مكلفة له مما يدفعه للالتزام الضريبي وتحري الدقة عند الإدلاء بأي تصريحات جبائية.

كل هذا دفعنا للبحث في مجال التدقيق الجبائي باعتباره من أهم أدوات الرقابة الجبائية، بما يشمل من أنشطة ومراحل تساهم في تحسين الالتزام الضريبي وذلك ما يعكس على تحسين جودة التصريح الجبائي، وكذلك أهدافها وأهميتها وأهم العوامل التي تجعل منها أداة فعالة خاصة في مواجهة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي، وما يمثله دور التدقيق الجبائي كعنصر مهم وأساسي في عملية التدقيق الفعالة.

كذلك قمنا بتبيين أهم الضرائب التي تميز النظام الضريبي الجزائري، وأنواع التصريحات الجبائية المختصة بها، بطبيعته التصريحية، والتي تعتبر الرابط الأساسي الذي يجمع بين المكلف والإدارة الضريبية، فهذه الأخيرة يمكنها أن تصل إلى الفعالية وقدرتها على تحقيق وزيادة الإيرادات الضريبية بتطبيقها الأمثل للتدقيق الجبائي، فهي الأداة التي تقابل فحص هذه التصريحات ومنه قدرتها على اكتشاف الثغرات والخلل الذي قد يمس بمصداقية وجودة المعلومات المصرح بها من قبل المكلفين بالضريبة، لهذا تم استعراض موضوع هذه المذكرة في فصلين حيث حاولنا من خلالها إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي بالتطرق إلى حالات تدقيق جبائي حسب طبيعة موضوع المذكرة، وذلك بغية الوصول إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية التي تم طرحها.

❖ نتائج اختبار الفرضيات:

قمنا باختبار نتائج الفرضيات من خلال التأكد من صحتها أو نفيها، كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** بالنسبة للفرضية التي مفادها أن التدقيق الجبائي يعتبر من أهم الآليات التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية لمحاربة الظواهر السلبية مثل التهرب الضريبي، فإننا تأكدنا من خلال ماسبق صحة هاته الفرضية من خلال الدور الفعال للتدقيق الجبائي الذي لمسناه في اكتشاف الأخطاء التصريحية ومواضع عدم الالتزام الجبائي التي يقع فيها المكلفون بما يسمى بالتهرب الضريبي عن طريق التلاعب في المعلومات والبيانات الموجودة في التصريحات الجبائية المقدمة من طرفهم بغية

التملص من التزاماتهم اتجاه الإدارة الجبائية، والتي ينجم عنها آثار سلبية على الخزينة العمومية، فتقوم مصالح الرقابة من خلال عملية التدقيق الجبائي وفق الإجراءات التي تناولناها في الجانب النظري وتم تجسيدها من خلال الجانب التطبيقي بتصحيح الوضعيات الجبائية للمكلفين وتصويبهم من أجل الإبقاء على أحقية الدولة في ضمان مواردها.

- **الفرضية الثانية:** مفاد هاته الفرضية أن التصريحات الجبائية هي التزام إجباري يقوم به المكلفون بالضريبة وتعتبر عن مصداقية مداخيلهم السنوية ومدى احترامهم للتشريعات والقوانين الجبائية، وهذا ما يؤكد صحة هاته الفرضية من خلال ما تطرقنا له في الجانبين النظري والتطبيقي لدراستنا حيث لاحظنا أن التصريحات الجبائية مختلفة في شكلها ومضمونها واستعمالاتها والتي يلتزم المكلفون بالضريبة باكتتابها والتصريح بها وفق مواعيد ايداعها للمصالح الجبائية المختصة تطبيقاً لما جاء في التشريعات والقوانين الجبائية، وهي تعبر عن نسبة ومدى التزام المكلفين بالتصريح بمداخيلهم سواء الشهرية منها أو السنوية أو المتعلقة ببداية نشاطهم أو توقفهم عنه نهائياً، إذن يمكننا القول أن هاته التصريحات هي المرآة التي تعكس مصداقية أو عدم مصداقية المداخيل المصرحة ونسبة الوعي الجبائي لدى المكلفين.

- **الفرضية الثالثة:** بالنسبة للفرضية التي جاء في مضمونها أن عملية التدقيق الجبائي تفرض على ملفات المكلفين بالضريبة المشكوك في التزاماتهم التصريحية كوسيلة للردع و إجبارهم على احترام القوانين الجبائية لاحقاً، فإننا نقول أن هاته الفرضية خاطئة في شقها الأول كون عملية التدقيق الجبائي لا تفرض على ملفات المكلفين المشكوك في مصداقية تصريحاتهم فقط، وإنما توجد معايير أخرى لبرمجة هاته الملفات لعملية الرقابة ، ومن بين هاته المعايير نجد أرقام الأعمال والنتائج المرتفعة والمعتبرة بالنسبة للمؤسسات الكبرى، معلومات خارجية تخص المكلفين تحصلت عليها المصالح الجبائية من مؤسسات وإدارات أخرى، أو التأكد فقط أن المداخيل المصرحة حقيقية.

أما الشق الثاني للفرضية فإننا ننفيه على الإطلاق كون عملية التدقيق الجبائي لا تعتبر في كل الحالات وسيلة للردع والإجبار على فرض القوانين الجبائية وإنما هناك حالات تلجأ فيها المصالح الرقابية للإدارة الجبائية إلى فرض عملية التدقيق الجبائي لتصويب وتوعية وتقديم الاستشارة للمؤسسة قيد التحقيق فقط، وهناك حالات تدقيق جبائي فرضت بطلب من المكلفين أنفسهم بغرض التزود بالمعلومات الجبائية وتفادي الوقوع في الأخطاء والإغفالات والتجاوزات التي تؤدي إلى زيادة العبء الضريبي على مؤسساتهم.

❖ نتائج الدراسة:

- من خلال هذه الدراسة توصلنا لجملة من النتائج نعرضها كما يلي:
- 1) يقوم التدقيق الجبائي على مجموعة من لإجراءات مؤطرة قانونيا و تنظيميا من حيث احترام الهرم والمصالح التي تقوم بالتدقيق.
 - 2) يساهم التدقيق الجبائي في تحسين جودة التصريحات الجبائية من خلال الطبيعة التصريحية للنظام الجبائي الجزائري.
 - 3) حدد القانون الجبائي انواع الرقابة و المشرف عليها و منح حقوق و صلاحيات للإدارة الجبائية وألزمها بها لحماية المكلفين من التعسف.
 - 4) تكمل أهمية التصريحات الجبائية في تقدير الوعاء الضريبي و تتيح للمكلف في تحديد قيمة الضريبة.
 - 5) انعدام أو ضعف المعاملات الإلكترونية من حيث استخراج الوثائق من الموقع.
 - 6) عدم وجود علاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين لقلة ايام الاستقبال.
 - 7) يلعب التدقيق المحاسبي دور كبير في عملية التدقيق الجبائي لاكتشافه و تصويبه للتلاعبات المرتكبة عمدا او خطأ.
 - 8) نقص عدد الملفات الخاضعة للرقابة على الوثائق أو الملفات المحولة للتحقيق سواء المعمقة أو العامة مقارنة بعدد الخاضعين المسجلين ضمن النظام الحقيقي.
 - 9) عدم اهتمام المؤسسات بالتدقيق الجبائي و نقص في الخبراء الجبائيين.
 - 10) عدم اهتمام السلطات بمقرات الإدارة الجبائية وعصرنتها وهي تذر اموال إلى الخزينة العمومية.
 - 11) يعتبر رقم الأعمال الحدث المنشأ لعدد من الضرائب على المفتش إعادة تقدير رقم الأعمال الخاضع للعديد من الرسوم و الذي يستخرج منه الارياح الخاضعة للضرائب.

❖ الاقتراحات :

- 1) تفعيل مركز الضرائب والمراكز الجوارية لتقريب الإدارة من المكلف خاصة بعد اعتماد مراكز CDI و CPI وذلك عن تطوير نظام المعلومات لتحسين جودة التصريحات الجبائية.
- 2) العمل على تنظيم استقبال و أبواب مفتوحة للإدارة لزيادة الوعي و تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين وكسب ثقتهم بتقديم ملاحظات و استشارات في التصريحات.
- 3) زيادة ثقافة الجودة في المصالح الجبائية فيؤدي إلى الالتزام بالتصريحات الجبائية ذلك باختيار أعوان يكون بالكفاءة و القدرة العلمية في مجال الجبائية.
- 4) تدريب و تكوين القائمين على التدقيق الجبائي في المؤسسات و رفع مستواهم الجبائي.
- 5) ضرورة مسايرة الإدارة الجبائية للمعايير المحاسبية تساعدها في التحقيق في الجبائية.

❖ آفاق الدراسة:

- الجبائية الإلكترونية أداة لتبسيط الإجراءات الجبائية للمكلفين.
- الإدارة الجبائية ودورها كسلطة قانونية في تقويم سلوك المكلفين.
- التسيب الجبائي الجديد وأثره على الممارسات السلبية للمكلفين.
- الإمتيازات الجبائية ودورها في العمل على رفع الناتج المحلي الوطني.
- الضريبة على أرباح الشركات ودورها في تمويل الميزانية العامة للدولة.
- النظام الجبائي كآلية تحفيزية للتشجيع على الاستثمار.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع:

أولاً/ الكتب:

1. الأستاذ عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية، تحديث قانون المالية 2009، مطبعة من ورا، 2009.
2. العيد صالح، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجبائية، دار هومة، الجزائر، 2014.
3. عباس عبد الرزاق، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2012.
4. محمد عباس محرز، إقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، طبعة 4، 2008.
5. د.بن اعمار منصور، إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، دار الهومة، الجزائر، 2011.

ثانياً/ الرسائل والمذكرات:

1. زيلاب نجية، دور الرقابة الجبائية في تحسين الإيرادات الضريبية، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة أكلي محند أولحاج، بويرة، 2017-2018.
2. سوداني فاطمة، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة ماجستير، تخصص جباية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، 2013-2014.
3. بن عكاشة مصطفى، التحقيق الجبائي في المؤسسة الإقتصادية، مذكرة ماجستير تخصص تدقيق محاسبي كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2009-2010.
4. ساعد نبيلة، الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي، مذكرة ماجستير في المحاسبة والمالية، جامعة أكلي محند أو الحاج، البويرة، 2014-2015.
5. ورقلة رباب، مهام مركز الضرائب، مذكرة ماجستير في العلوم القانونية، جامعة 8 ماي 45 قالم، الجزائر، 2016-2017.
6. قحמוש سمية، دورة المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
7. سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012.
8. محادي هاجر، أثر الرقابة الجبائية على مصداقية التصريحات الجبائية، مذكرة ماجستير في علوم إقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2014-2015.

ثالثاً/ المجلات والنشريات:

1. بن بادة عبد الحليم وبن شهرة شول، الرقابة الجبائية كالية للوقاية من جريمة الغش الجبائي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 1 سنة 2017.

رابعا / القوانين والمراسيم:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 06-327، **المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية لإدارة الجبائية وصلاحياته**، المؤرخ في 18/09/2006، الجريدة الرسمية العدد 59، الصادر بتاريخ 24/09/2006، المادة 3 و10 و20، ص 07 و09 و10.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار المتعلق بتحديد الإختصاص الاقليمي للمديرية الجهوية والولائية للضرائب وتنظيمها وصلاحياتها لوزارة المالية، المواد من 52 الى 55 المؤرخ في 12/07/1998، الجريدة الرسمية العدد 79، الصادرة بتاريخ 25/10/1998.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 91-60 المؤرخ بتاريخ 23/02/1991، **المتعلق بتمظيم المصالح الخارجية لإدارة الجبائية واختصاصها**، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 27/02/1991، العدد 09، المادة 12، ص 354.
4. المادة 327، **قانون الضرائب المباشر والمرسوم المماثلة**، الجزائر، 2012.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون الاجراءات الجبائية**، المادة 20 مكرر والمعدلة بموجب المواد 37 من ق م لسنة 31، 2009 من ق م لسنة 2013 و 23 من ق م لسنة 2016.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الدليل التطبيقي للمكلفين بالضريبة**، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2019.

الملاحق

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 098347010018339

Désignation de l'entreprise : Laboratoire des Travaux Publics du Sud (LTP-Sud)
 Activité : Etude et contrôle géotechniques TP
 Adresse : Zone d'Activité BOUHRAOUA BP 332 GHARDAIA

Exercice du 01/01/2016 au 31/12/2016

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques		N		N-1	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services		1 455 726 648,66		1 391 351 172,05
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		0,00	1 455 726 648,66	0,00	1 391 351 172,05
Production stockée ou déstockée		1 144 183,40	0,00	1 625 137,00	0,00
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice		0,00	1 454 582 465,26	0,00	1 389 726 035,05
Achats de marchandises vendues					
Matières premières					
Autres approvisionnements		47 663 188,11		50 161 459,87	
Variations des stocks		0,00		0,00	
Achats d'études et de prestations de services		4 906 630,00		5 317 680,00	
Autres consommations		9 110 695,14		9 564 854,81	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale	0,00			
	Locations	36 373 304,59		33 780 096,38	
	Entretien, réparations et maintenance	8 599 641,15		9 220 892,53	
	Primes d'assurances	11 873 291,56		9 785 584,89	
	Personnel extérieur à l'entreprise	0,00		0,00	
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	3 745 187,01		4 562 754,95	
	Publicité	1 551 720,00		1 234 371,80	
	Déplacements, missions et réceptions	146 758 034,99		135 098 690,40	
Autres services		14 858 688,18		13 924 640,54	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		285 440 380,73	0,00	272 651 026,17	0,00
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			1 169 142 084,53		1 117 075 008,88
	Charges de personnel	756 209 870,53		753 635 760,03	
	Impôts et taxes et versements assimilés	31 493 428,95		32 154 344,60	
IV-Excédent brut d'exploitation			381 438 785,05		331 284 904,25

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F	098347010018339
-------	-----------------

Désignation de l'entreprise	:	Laboratoire des Travaux Publics du Sud (LTP-Sud)
Activité	:	Etude et contrôle géotechniques TP
Adresse	:	Zone d'Activité BOUHRAOUA BP 332 GHARDAIA

Autres produits opérationnels		23 395 978,09		7 953 256,27
Autres charges opérationnelles	12 486 751,20		1 694 588,40	
Dotations aux amortissements	135 764 532,20		117 841 352,18	
Provision	91 018 124,17		93 461 695,22	
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		49 126 368,06		66 826 772,95
V-Résultat opérationnel		214 691 723,63		193 067 297,67
Produits financiers	0,00	6 016 821,96	0,00	3 232 914,37
Charges financières	21 463,05		644 444,70	
VI-Résultat financier		5 995 358,91		2 588 469,67
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		220 687 082,54		195 655 767,34
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire		0,00		0,00
Impôts exigibles sur résultats	56 787 320,72		71 784 823,00	
Impôts différés (variations) sur résultats		1 033 128,68		29 373 554,00
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		164 932 890,50		153 244 498,34

(*) À détailler sur état annexe à joindre.

Exercice du 01/01/2017 au 31/12/2017

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques		N		N-1	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services		1 484 082 890,79		1 455 726 648,66
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		0,00	1 484 082 890,79	0,00	1 455 726 648,66
Production stockée ou déstockée		0,00	520 903,24	1 144 183,40	0,00
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice		0,00	1 484 603 794,03	0,00	1 454 582 465,26
Achats de marchandises vendues					
Matières premières					
Autres approvisionnements		63 744 778,79		47 663 188,11	
Variations des stocks		0,00		0,00	
Achats d'études et de prestations de services		5 793 690,00		4 906 630,00	
Autres consommations		9 625 248,71		9 110 695,14	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale	0,00			
	Locations	47 607 232,19		36 373 304,59	
	Entretien, réparations et maintenance	8 211 118,05		8 599 641,15	
	Primes d'assurances	4 672 733,51		11 873 291,56	
	Personnel extérieur à l'entreprise	0,00		0,00	
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	7 194 212,83		3 745 187,01	
	Publicité	1 256 600,00		1 551 720,00	
	Déplacements, missions et réceptions	144 530 711,36		146 758 034,99	
Autres services		15 516 953,83		14 858 688,18	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		308 153 279,27	0,00	285 440 380,73	0,00
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			1 176 450 514,76		1 169 142 084,53
	Charges de personnel	735 701 249,00		756 209 870,53	
	Impôts et taxes et versements assimilés	34 559 661,26		31 493 428,95	
IV-Excédent brut d'exploitation			406 189 604,50		381 438 785,05

Autres produits opérationnels		14 457 863,77		23 395 978,09
Autres charges opérationnelles	18 391 261,78		12 486 751,20	
Dotations aux amortissements	153 778 835,01		135 764 532,20	
Provision	104 031 542,46		91 018 124,17	
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		47 074 871,53		49 126 368,06
V-Résultat opérationnel		191 520 700,55		214 691 723,63
Produits financiers	0,00	46 170 742,10	0,00	6 016 821,96
Charges financières	594 243,85		21 463,05	
VI-Résultat financier		45 576 498,25		5 995 358,91
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		237 097 198,80		220 687 082,54
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire		0,00		0,00
Impôts exigibles sur résultats	62 402 914,87		56 787 320,72	
Impôts différés (variations) sur résultats		40 343 547,73		1 033 128,68
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		215 037 831,66		164 932 890,50

(*) À détailler sur état annexe à joindre.

Désignation de l'entreprise	:	Laboratoire des Travaux Publics du Sud (LTP-Sud)
Activité	:	Etude et contrôle géotechniques TP
Adresse	:	Zone d'Activité BOUHRAOUA BP 332 GHARDAIA

Exercice du	01/01/2016	au	31/12/2016
-------------	------------	----	------------

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N - 1
	Montants Bruts	Amortissements , provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif	0,00	0,00	0,00	
Immobilisations incorporelles	14 673 470,11	4 290 267,56	10 383 202,55	921 127,00
Immobilisations corporelles	1 345 285 335,43	786 314 834,42	558 970 501,01	658 599 097,89
Terrains	126 705 181,36	0,00	126 705 181,36	126 705 181,36
Bâtiments	238 047 231,67	133 259 472,90	104 787 758,77	111 269 353,58
Autres immobilisations corporelles	980 532 922,40	653 055 361,52	327 477 560,88	420 624 562,95
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	115 024 183,38	0,00	115 024 183,38	42 155 613,14
Immobilisations financières	1 057 566 388,15	12 241 436,07	1 045 324 952,08	236 670 445,85
Titres mis en équivalence		0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres titres immobilisés	800 000 000,00	0,00	800 000 000,00	
Prêts et autres actifs financiers non courants	103 702 942,27	12 241 436,07	91 461 506,20	83 840 128,65
Impôts différés actif	153 863 445,88	0,00	153 863 445,88	152 830 317,20
TOTAL ACTIF NON COURANT	2 532 549 377,07	802 846 538,05	1 729 702 839,02	938 346 283,88
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	105 761 838,39	3 956 638,00	101 805 200,39	109 990 944,72
Créances et emplois assimilés				
Clients	1 573 516 400,26	433 637 655,17	1 139 878 745,09	964 855 099,74
Autres débiteurs	1 749 847,33		1 749 847,33	1 117 299,92
Impôts et assimilés	80 244 489,42		80 244 489,42	75 918 339,20
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				700 000 000,00
Trésorerie	299 398 833,65		299 398 833,65	363 652 087,44
TOTAL ACTIF COURANT	2 060 671 409,05	437 594 293,17	1 623 077 115,88	2 215 466 949,52
TOTAL GENERAL ACTIF	4 593 220 786,12	1 240 440 831,22	3 352 779 954,90	3 153 813 233,40

Exercice du	01/01/2018	au	31/12/2018
-------------	------------	----	------------

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques		N		N-1	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services		1 509 573 470,07		1 484 082 890,79
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		0,00	1 509 573 470,07	0,00	1 484 082 890,79
Production stockée ou déstockée		0,00	356 400,48		520 903,24
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice		0,00	1 509 929 870,55	0,00	1 484 603 794,03
Achats de marchandises vendues					
Matières premières					
Autres approvisionnements		55 418 747,98		63 744 778,79	
Variations des stocks		0,00		0,00	
Achats d'études et de prestations de services		3 558 400,00		5 793 690,00	
Autres consommations		13 921 415,10		9 625 248,71	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale	0,00			
	Locations	45 994 519,32		47 607 232,19	
	Entretien, réparations et maintenance	10 913 606,02		8 211 118,05	
	Primes d'assurances	5 377 677,06		4 672 733,51	
	Personnel extérieur à l'entreprise	0,00		0,00	
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	4 110 473,75		7 194 212,83	
	Publicité	3 593 243,60		1 256 600,00	
	Déplacements, missions et réceptions	137 152 730,69		144 530 711,36	
Autres services		14 390 502,70		15 516 953,83	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		294 431 316,22	0,00	308 153 279,27	0,00
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			1 215 498 554,33		1 176 450 514,76
	Charges de personnel	711 932 936,68		735 701 249,00	
	Impôts et taxes et versements assimilés	31 923 693,99		34 559 661,26	
IV-Excédent brut d'exploitation			471 641 923,66		406 189 604,50

Autres produits opérationnels		4 718 349,91		14 457 863,77
Autres charges opérationnelles	5 453 792,91		18 391 261,78	
Dotations aux amortissements	143 593 220,58		153 778 835,01	
Provision	153 720 844,97		104 031 542,46	
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		57 683 876,44		47 074 871,53
V-Résultat opérationnel		231 276 291,55		191 520 700,55
Produits financiers	0,00	47 023 029,75	0,00	46 170 742,10
Charges financières	616 090,29		594 243,85	
VI-Résultat financier		46 406 939,46		45 576 498,25
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		277 683 231,01		237 097 198,80
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire		0,00		0,00
Impôts exigibles sur résultats	65 885 868,00		62 402 914,87	
Impôts différés (variations) sur résultats		4 952 300,46		40 343 547,73
Participations des travailleurs au bénéfice de l'exercice	54 000 000,00			
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		162 749 663,47		215 037 831,66

(*) À détailler sur état annexe à joindre.

Adresse

Zone d'Activité BOUHRAOUA BP 332 GHARDAIA

Autres produits opérationnels		4 718 349,91		14 457 863,77
Autres charges opérationnelles	5 453 792,91		18 391 261,78	
Dotations aux amortissements	143 593 220,58		153 778 835,01	
Provision	153 720 844,97		104 031 542,46	
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		57 683 876,44		47 074 871,53
V-Résultat opérationnel		231 276 291,55		191 520 700,55
Produits financiers	0,00	47 023 029,75	0,00	46 170 742,10
Charges financières	616 090,29		594 243,85	
VI-Résultat financier		46 406 939,46		45 576 498,25
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		277 683 231,01		237 097 198,80
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire		0,00		0,00
Impôts exigibles sur résultats	65 885 868,00		62 402 914,87	
Impôts différés (variations) sur résultats	49 047 699,54			40 343 547,73
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		162 749 663,47		215 037 831,66

(*) À détailler sur état annexe à joindre.

Exercice du 01/01/15 au 31/12/15

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2015		2014	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue	Produits fabriqués			
	Prestations de services			
	Vente de travaux		211 510 695	359 711 425
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		211 510 695		359 711 425
Production stockée ou déstockée		20 150 000		
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		231 660 695		359 711 425
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	133 580 513		176 791 154	
Autres approvisionnements				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services			72 000	
Autres consommations	6 938 762		2 945 234	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs	Sous-traitance générale	19 824 241	73 085 850	
	Locations	10 657 695	55 962 417	
	Entretien, réparations et maintenance	77 647	5 153	
	Primes d'assurances	359 600	31 649	
	Personnel extérieur à l'entreprise			
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires			
	Publicité	550 000		
	Déplacements, missions et réceptions	474 041	894 840	
Autres services	36 149 912		25 841 159	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	208 612 413		335 629 460	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		23 048 282		24 081 964

... la suite sur la page suivante

A/ GENERALITES

1° / Renseignements relatifs à l'Entreprise vérifiée

— Forme juridique

— Date de création ou de passage à la forme juridique actuelle

— Désignation de l'exploitant - du gérant - du directeur général

— Situation du gérant, s'il s'agit d'une SARL

Associé Majoritaire -

Associé Minoritaire -

Non Associé -

— Désignation des associés et répartition des actions ou des parts sociales

— Adresse personnelle de l'exploitant ou de l'associé, gérant majoritaire.

D/ CONTROLE DE LA VERIFICATION DE COMPTABILITE
(DIRECTION REGIONALE DES IMPOTS)

1° / Date du contrôle du rapport de vérification

2° / Date de l'envoi à l'Administration Centrale de la fiche de synthèse

3° / Observations de la Direction Régionale des Impôts

4° / Réponse de la Direction des Impôts de Wilaya

5° / Décision proposée par le D.R.I.